

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص تقرير الولايات المتحدة الأمريكية المقدم إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ عملاً بالإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠^(١)

يهدي وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح تحياته إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد مايكل مولر، ويتشرف بأن يحيل إلى أمانة المؤتمر نص تقرير الولايات المتحدة الأمريكية المقدم إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ عملاً بالإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ويعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للمساعدة المقدمة من الأمانة في إصدار هذا التقرير وتعميمه كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(١) صدرت سابقاً باعتبارها وثيقة من وثائق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. تحت الرمز NPT/CONF.2015/38 المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٥.



الإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠*

تقرير مقدّم من الولايات المتحدة الأمريكية

حسبما تنص عليه خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، تعمل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والمعروفة أيضاً باسم "الدول الخمس"، على تنفيذ الإجراء ٥ بغية "مواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة" وعلى إعداد تقارير وطنية عن الإجراء ٥ والتعهدات الأخرى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٤ ضمن إطار مشترك، يتسق مع الإجراءات ٢٠ و ٢١. وينص الإجراء ٢١ على أنه "كإجراء لبناء الثقة، تشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير، وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي". وإطار العمل الذي نستخدمه لتقاريرنا الوطنية يتضمن فئات موحدة للمواضيع التي تُقدّم في إطارها المعلومات ذات الصلة، ويتناول جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإننا نشجع جميع الدول، والأطراف، وفقاً للإجراء ٢٠، على تقديم تقارير مماثلة.

وبعد أن قدمنا تقريرنا الأولي إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، نقدم في ما يلي استكمالاً يشمل الإجراءات المتخذة في السنوات الماضية بالنسبة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥.

الفرع أولاً الإبلاغ عن التدابير الوطنية ذات الصلة بنزع السلاح

١٦ سياسات الأمن الوطني وعقيدة الأمن النووي والأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية

السياسات النووية

- تتمثل سياسة الولايات المتحدة في تحقيق السلم والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، تمثيلاً مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. ونحن ملتزمون باتباع نهج تدريجي شفاف لنزع السلاح النووي، استناداً إلى اتفاقات قائمة على التفاوض وأنشطة تعاونية، لكي نتمكن من مواصلة التحرك على نحو يتجاوز الأوضاع النووية إبان الحرب الباردة؛

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

• وقد أنجزت الولايات المتحدة استعراضاً للوضع النووي في عام ٢٠١٠ يُحدد استراتيجيتنا للحد من عدد الأسلحة النووية ودورها في وضعنا الدفاعي. وتوضح الاستراتيجية الجديدة ما يلي:

- ما زال الدور الأساسي للأسلحة النووية للولايات المتحدة يتمثل في ردع الهجوم النووي على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها؛
- لن تفكر الولايات المتحدة في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف البالغة الخطورة للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها؛
- من مصلحة العالم أن يمتد إلى الأبد سجل عدم استخدام الأسلحة النووية الذي استمر حوالي سبعين عاماً؛
- تتمثل سياسة الولايات المتحدة في المحافظة على ردع موثوق بأقل عدد ممكن من الأسلحة النووية، تمشياً مع احتياجاتنا الأمنية الحالية والمستقبلية؛
- يجب أن تكون الخطط النووية متمشية مع المبادئ الأساسية لقانون النزاع المسلح، وأن تطبق مبادئ التمييز والتناسب وألا تستهدف عمداً السكان المدنيين أو الأهداف المدنية؛
- إننا نعمل على إرساء أوضاع يمكن فيها أن تنتهج الولايات المتحدة بأمان سياسة تجعل ردع الهجوم النووي الغرض الوحيد للأسلحة النووية للولايات المتحدة، وتواصل تعزيز القدرات التقليدية والدفاعات المضادة للقذائف بوصفها جزءاً من جهودنا الأوسع نطاقاً للحد من دور الأسلحة النووية؛
- وتأكيداً للفوائد الأمنية الناتجة عن التقيّد بمعاهدة عدم الانتشار النووي والامتنال الكامل لها، عززت الولايات المتحدة موقفها الطويل العهد المتمثل في "ضمان الأمن السلمي" بإعلان أن الولايات المتحدة لن تستخدم أو تهدد باستخدام أسلحة نووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية وتكون طرفاً في المعاهدة وتمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي؛
- وأوضحت الولايات المتحدة أيضاً استعدادها لتقديم ضمانات أمنية سلبية ضمن إطار قانوني من خلال دعم البرتوكولات ذات الصلة الملحقه بمعاهدات المناطق الخمس القائمة الحالية من الأسلحة النووية.

التغيرات في وضع القوة النووية ووضع الإنذار

- تستند الاستراتيجية النووية الجديدة في الولايات المتحدة المحتملة في استعراض الوضع النووي إلى التخفيضات الهامة في وضع قواتنا النووية المتخذ منذ نهاية الحرب الباردة، وتهدف إلى زيادة الحد من إمكانية الإطلاق العرضي بتعزيز أمان ترسانة الولايات المتحدة

وأمنها وضمانها، والقيام في الوقت ذاته أيضاً بإتاحة أقصى مدة للرئيس لاتخاذ القرار في حالة حدوث أزمة؛

• وتشمل الإجراءات والممارسات المؤثرة على وضع القوات النووية للولايات المتحدة ما يلي:

• أنجزت الولايات المتحدة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إعادة تشكيل جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات المنصوبة بحيث تحمل كل قذيفة رأساً نووياً واحدة، وهي عملية تعرف باسم "de-MIRVing" وهي عملية يتم وفقاً لها إزالة جميع المركبات العائدة المتعددة الرؤوس المستقلة التوجيه، عدا رأس واحدة (multiple independently targetable reentry vehicle). ويؤدي تخفيض تركيز الرؤوس الحربية المنصوبة إلى زيادة الاستقرار بتخفيض الحوافز الممكنة للآخرين لتوجيه ضربة نووية أولى؛

• مواصلة ممارسة "استهداف عُرض المحيطات" في ما يتعلق بجميع القذائف التسيارية العابرة للقارات المنصوبة والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، بحيث أنه في حالة حدوث إطلاق عرضي بعيد الاحتمال للغاية، تسقط القذيفة في عُرض المحيط؛

• مواصلة ممارسة الإبقاء على جميع قاذفات القنابل ذات القدرة النووية والطائرات المزدوجة القدرة بعيدة عن الإنذار يومياً؛

• تأكيد الهدف المتمثل في إتاحة أقصى مدة للرئيس لاتخاذ القرار في حالة حدوث أزمة، بما في ذلك القيام باستثمارات جديدة في نُظُم الولايات المتحدة للقيادة والسيطرة؛

• توجيه وزارة الدفاع لدراسة الخيارات للحد من دور الإطلاق عند التعرض لهجوم في التخطيط النووي للولايات المتحدة، مع إدراك أن احتمال شن هجوم نووي مفاجئ يشل القدرة على الرد مستبعد للغاية.

تأمين الأسلحة النووية

• تُدرك الولايات المتحدة أن منظومات الأسلحة النووية تتطلب اهتماماً استثنائياً خاصاً بسبب إمكانيتها التدميرية. وفي هذا الصدد، تتخذ الولايات المتحدة طائفة من التدابير لتضمن أن تظل الأسلحة النووية آمنة ومأمونة، وتخضع لرقابة إيجابية - وهو مفهوم نعطيه مصطلح "تأمين الأسلحة النووية"، ويمثل أولوية وطنية عليا. وينطوي هذا على جهود علمية وهندسية كبيرة تستفيد من دروس الماضي وترمي إلى منع حدوث تفجير عرضي أو غير متعمد على النحو المبين أدناه؛

- تنطوي الأسلحة النووية للولايات المتحدة على سمات أمان في التصميم، تقلل من احتمال حدوث تفجير نووي نتيجة للحوادث، أو الأخطاء، أو ظواهر الطبيعة. وتشمل الأمثلة عزل مكونات لازمة للتفجير عن جميع أشكال الطاقة الكهربائية الكبيرة من قبيل البرق، أو الارتفاع الشديد في التيار الكهربائي، أو حفر مكافحة الحرائق؛
- وثمة مظهر آخر للأمان في بعض تصميمات بعض أسلحة الولايات المتحدة النووية، وهو استخدام المتفجرات العالية الكثافة خلافاً للمتفجرات الشديدة التقليدية. والمتفجرات العالية الكثافة أقل حساسية جداً للصدمات أو الحرارة وشديدة المقاومة للتفجير العرضي؛
- تطبق الأسلحة النووية للولايات المتحدة تدابير إضافية تنطوي على مفهوم أمان التفجير النووي المعزز بما يضمن استجابة عناصر أمان بالغة الأهمية، في ظروف غير عادية، على نحو آمن يمكن التنبؤ به؛
- وتشمل الظروف غير العادية الأوضاع التي قد تحدث في حالات عرضية أو غير عادية موثوقة، بما في ذلك حوادث الطائرات، وصدمات البرق، واندلاع الحرائق على متن السفن، أو انطلاق رصاصة، أو قذيفة تسيارية، أو ضربة تحدث شظايا؛
- وقد نشرت الولايات المتحدة علناً شروط تصميمات الأمان تحت مختلف الظروف البيئية (أي اختبارات الإسقاط، وتصميم الأمان من الحرائق)؛
- وتستخدم الولايات المتحدة سمات تصميم "السيطرة على الاستخدام" للحيلولة دون حدوث تفجير نووي غير مأذون به، أو تأخيرته من خلال سمات إلكترونية وميكانيكية. وتشمل الأمثلة وصلات الإجراء المسموح به، وتعطيل الأمر بما يؤدي إلى إبطال تشغيل الرؤوس الحربية، وتوفير نُظْم حماية فعالة تعطل المكونات البالغة الأهمية في الرأس الحربي عند اكتشاف العبث بها؛
- تستخدم أسلحة الولايات المتحدة النووية أجهزة استشعار بيئية مثل أجهزة قياس التسارع الموجودة في دائرة تسليح السلاح، وهي توفر الأمان والسيطرة على حد سواء. ويحول هذا دون تشغيل الدائرة بشكل غير متعمد إلى حين إطلاق السلاح أو تحريره واستشعاره لبارامترات بيئية محددة بحسب نظام إيصاله الخاص؛

- يجري تقييم المخزون سنوياً للتأكد من أن أجهزة ومكونات الأمان والسيطرة على الاستخدام تفي بالشروط، وتعمل بصورة فعالة. وتعالج شروط الأمان في جميع مراحل دورة حياة السلاح النووي.

٢٦ الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي) والتحقق

تخفيضات الأسلحة النووية

- تواصل الولايات المتحدة بذل جهود تدريجية استمرت عقوداً طويلة لتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. وقد خفضنا مخزوننا من الأسلحة النووية بنسبة ٨٥ في المائة تقريباً منذ أن بلغ ذروته إبان الحرب الباردة، أي بتخفيض بلغت نسبته حوالي ٨٢ في المائة منذ عام ١٩٧٠ حين دخلت معاهدة منع الانتشار حيز النفاذ؛
- وتمثل خطوة رئيسية في هذا المسار في معاهدة 'ستارت الجديدة' المعقودة بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي عندما ستُنفذ بالكامل في شباط/فبراير ٢٠١٨ ستضع حداً أعلى للرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تنصبها الولايات المتحدة وروسيا يبلغ ١ ٥٥٠ رأساً حريباً. وهو ما يمثل أدنى مستويات هذه الأسلحة منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي؛
- وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أعلنت الولايات المتحدة التكوين المستقبلي لهيكل القوة النووية للولايات المتحدة بغية الامتثال لحدود المعاهدة بحلول عام ٢٠١٨. وسيطلب هيكل القوة الاستراتيجية الجديد إجراء تخفيضات في جميع الركائز الثلاث للثالوث النووي للولايات المتحدة. وعلى وجه التحديد سيتم رفع ٥٠ من القذائف التسيارية العابرة للقارات من صوامعها، مع جعل ٤ أنابيب إطلاق في كل غواصة من ١٤ غواصة نووية مزودة بقذائف تسيارية استراتيجية غير قادرة على إطلاق قذيفة تسيارية كما سيتم تحويل ٣٠ قاذفة قنابل ثقيلة من طراز B-52 لأداء دور تقليدي بشكل يمكن التحقق منه. وستُسفر هذه الإجراءات عن نصب ما لا يزيد عن ١ ٥٥٠ رأساً حربية منصوبة على كل مما يلي:
 - ٤٠٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات؛
 - ٢٤٠ قذيفة تسيارية تُطلق من الغواصات ومنصوبة على غواصات ذات محرك نووي ومسلحة بقذائف تسيارية؛
 - ٦٠ قاذفة قنابل منتشرة ذات قدرة نووية؛
- واعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٥ بلغ عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي نصبها الولايات المتحدة بموجب معاهدة ستارت الجديدة ١ ٥٩٧

وهي منصوبة على قذائف تسيارية عابرة للقارات وغواصات ذات محرك نووي، وقاذفات قنابل ثقيلة؛

- وكما ذكر الرئيس أوباما في برلين عام ٢٠١٣، فإن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض مع روسيا لإجراء تخفيضات نووية أخرى تصل إلى الثلث في مستويات الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنصوبة المقررة في معاهدة ستارت الجديدة؛
- وما زالت الولايات المتحدة منفتحة للسعي لإجراء تخفيضات قائمة على التفاوض مع روسيا في جميع فئات الأسلحة النووية - بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنصوبة وغير المنصوبة؛
- وتعزز هذه الإجراءات نتائج قيادة الولايات المتحدة في ما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النوويين، والتي تشمل كثيراً من الإنجازات البارزة الأخرى؛
- معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام ١٩٨٧ التي أزلت جميع قذائف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تُطلق من الأرض لمدى يتراوح أقصاه بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلومتر وحظرت على الطرفين بصورة دائمة إنتاج أو إجراء اختبارات طيران تلك القذائف أو امتلاك منصات إطلاقها. وللمعاهدة مدة غير محدودة؛
- أزيلت بحلول عام ١٩٩١ جميع قذائف الولايات المتحدة التسيارية التي تُطلق من الأرض وقذائف الولايات المتحدة الانسيابية التي تُطلق من الأرض، وتشمل ٤٠٣ قذيفة تسيارية تُطلق من الأرض من طراز Pershing IA و IB و Pershing II و ٤٤٣ قذيفة انسيابية تُطلق من الأرض من طراز توماهوك - وبذا بلغ مجموع القذائف ٨٤٦؛
- معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) لعام ١٩٩١، التي تمثل الاتفاق الأكثر شمولاً وتعقيداً الذي جرى التفاوض بشأنه على مدى التاريخ، ونصت على تحديد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة وروسيا بـ ٦٠٠٠ في ما لا يزيد عن ١٦٠٠ من القذائف التسيارية المنصوبة العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة؛
- وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وتموز/يوليه ٢٠٠٩، خفضت الولايات المتحدة بموجب معاهدة ستارت عدداً من منصات الإطلاق الاستراتيجية المنصوبة (القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، ومنصات الإطلاق المرتبطة بها، وقاذفات القنابل الثقيلة المنتشرة في ترسانتها) من ٢٤٦ إلى ١٨٨،

وبلغت نسبة التخفيض ٤٧ في المائة، وعدد الرؤوس الحربية النووية الخاصة بمنصات الإطلاق هذه من ٥٦٣ إلى ٩١٦، وبلغت نسبة التخفيض ٤٤ في المائة؛

• معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠ (أو معاهدة موسكو) حددت للولايات المتحدة وروسيا ما لا يزيد عن ١٧٠٠ إلى ٢٢٢٠ رأساً حريباً نووية استراتيجية منصوبة وجاهزة للعمليات بحلول عام ٢٠١٢؛

• وبلغ العدد الكلي للرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنصوبة على نحو جاهز للعمليات ١٩٤٤ في شباط/فبراير ٢٠١١، عندما نُسخت هذه المعاهدة بمعاهدة ستارت الجديدة؛

• *التدابير الوطنية*: بالإضافة إلى التخفيضات القائمة على المعاهدة، أجرت الولايات المتحدة تخفيضات كبيرة وعميقة في ترسانتها المتعلقة بالحرب الباردة، بما في ذلك من خلال "المبادرتين النوويتين الرئاسيتين" لعامي ١٩٩١ و١٩٩٢، وقد أزلتا ٣٠٠٠ تقريباً من الأسلحة النووية للولايات المتحدة وأسفرتا عن تخفيض بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً في جميع الأسلحة النووية التكتيكية للولايات المتحدة. وتشمل هذه التدابير الوطنية ما يلي:

• إزالة جميع صوامع منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Minuteman II البالغ عددها ٤٥٠ صومعة، وجميع صوامع إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Peacekeeper البالغ عددها ٥٠ صومعة، فضلاً عن ٥٠ صومعة إطلاق قذائف من طراز Minuteman III؛

• سحب ٤ غواصات نووية مزودة بقذائف تسيارية من الخدمة (النووية) الاستراتيجية وتخفيض عدد الرؤوس الحربية في كل غواصة من الغواصات المنتشرة الباقية؛

• إخراج جميع قاذفات القنابل من طراز FB-111A من الخدمة، وإزالة جميع قاذفات القنابل من طراز B-52G، وتحويل جميع قاذفات القنابل الثقيلة من طراز B-1B إلى قدرة تقليدية فقط؛

• سحب جميع الأسلحة النووية التكتيكية الأرضية التي يقل مداها عن ٣٠٠ ميل؛

• إزالة جميع قذائف المدفعية النووية والرؤوس الحربية النووية المتعلقة بالقذائف التسيارية القصيرة المدى للولايات المتحدة؛

- سحب الأسلحة النووية التكتيكية من جميع سفن القتال البحري؛
- سحب جميع طائرات القيادة والسيطرة النوويين من الاستنفار الدائم المحمول جواً؛
- إخراج القذيفة الانسيابية المتطورة طراز AGM-129 وقذيفة الهجوم القصير المدى من طراز AGM-69 (وهما قذيفتان جو - أرض) من الخدمة.

شفافية المخزون النووي للولايات المتحدة

- في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠، نشرت الولايات المتحدة لأول مرة مجاميع مخزوناتها النووية، وأوردت بالتفصيل مستويات مخزونها السنوي في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ٢٠٠٩، والمجاميع السنوية للأسلحة النووية المفككة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٩؛
- وتمتلك الولايات المتحدة في الوقت الراهن أصغر مخزون منذ عام ١٩٥٦؛
- وقد أخرجت الولايات المتحدة من الخدمة عدة آلاف من الرؤوس الحربية النووية. وسُحبت الرؤوس الحربية التي أخرجت من الخدمة من منصات إيصالها، ولم تعد صالحة للعمل، وهي في انتظار التفكيك؛
- وقد رفعت الولايات المتحدة السرية عن مخزونها من الرؤوس الحربية النووية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ وقامت بالإبلاغ عن ذلك؛
- وفي عام ٢٠١٥، رفعت الولايات المتحدة مرة أخرى السرية عن بيانات مخزونها من الأسلحة النووية، وحتى نهاية السنة المالية ٢٠١٤. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان مجموع المخزون من الرؤوس الحربية النووية الجاهزة للتشغيل وغير الجاهزة للتشغيل ٧١٧ ٤؛
- وقد تم تفكيك ٢٩٩ رأساً نووية إضافية منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ليبلغ مجموع الرؤوس الحربية التي تم تفكيكها بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٤، ما مقداره ٢٥١ ١٠ رأساً حربياً؛
- وفي عام ٢٠١٥، أبلغت الولايات المتحدة عن إخراج زهاء ٢ ٥٠٠ رأس حربية من الخدمة وهي تنتظر التفكيك؛
- وأسفرت هذه الإجراءات عن تخفيض بنسبة ٨٥ في المائة من مجموع الأسلحة النووية في مخزوننا، منذ ذروة الحرب الباردة، أو تخفيض نسبته ٨٢ في المائة منذ عام ١٩٧٠ عندما دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ؛

- ومنذ عام ١٩٩٢ قامت الولايات المتحدة بإخراج ١٢ نوعاً من الأسلحة النووية من الخدمة وتفكيكها، بما في ذلك أحدث الأنواع: W79, W62, W56, و B53؛
- وقد أخرجت من الخدمة آخر رأس حربية من طراز W80-0 لقذيفة بحرية من طراز توماهوك للهجوم الأرضي وجرى تفكيكها؛
- وأعلنت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أن الرئيس أوباما سيسعى من أجل تمويل التفكيك المعجل للرؤوس الحربية النووية للولايات المتحدة بنسبة ٢٠ في المائة؛
- وتمثل سياسة الولايات المتحدة في عدم استحداث أسلحة نووية جديدة. ولن تدعم برامج تمديد العمر للرؤوس الحربية النووية المتبقية المهام العسكرية الجديدة أو توفر قدرات عسكرية جديدة للأسلحة النووية؛
- ستحل برامج الإدارة الرشيدة والتنظيم للمخزون محل الهيكل الأساسي القديم كما أن تمديد حياة الرؤوس الحربية الموجودة يمكن أن يتيح إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية مع الاحتفاظ بردع موثوق؛
- ومن شأن هذه الأنشطة النهوض بخطط الولايات المتحدة لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي قامت الولايات المتحدة بالتوقيع عليها وتعزم التصديق عليها؛
- وتدمج استراتيجية "٣+٢" أنواع الأسلحة النووية من ١٢ إلى ٥، ويشمل ذلك دمج أربعة أنواع من قبلة الجاذبية B61 في نوع واحد هو (B61-12)، مما يتيح إخراج القبلة من طراز B83، وهي آخر سلاح من فئة الميغاطن في ترسانة الولايات المتحدة، من الخدمة، مما يخفض عدد القنابل بمقدار النصف.

تخفيضات المواد الانشطارية ودمج المرافق

- بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمخزونات الأسلحة النووية، أعلنت الولايات المتحدة إجمالي كميات البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب لدى الولايات المتحدة التي أنتجها برنامج الأسلحة للاستخدامات العسكرية أو غير العسكرية؛
- وفي عام ٢٠٠٩، أفادت الولايات المتحدة بأن مخزون البلوتونيوم بلغ ٩٥,٤ طناً مترياً. وفي عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٧، أعلنت الولايات المتحدة عن فائض بلغ ٦١,٥ طناً مترياً من البلوتونيوم وسحبها من الاستخدام بصورة كبيرة كمادة انشطارية تستخدم في الروس الحربية النووية؛

- ويتطلب اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا، بأن يتخلص كل منهما من ٣٤ طناً مترياً على الأقل من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة والتي أعلن كلا البلدين زيادتها عن احتياجات الدفاع. وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة باتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه، وبدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من برامج كلا الطرفين للتخلص من البلوتونيوم بموجب هذا الاتفاق؛
- ويجري تنفيذ الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن مفاعل إنتاج البلوتونيوم. وبموجب هذا الاتفاق يظل كل البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة والذي تم إنتاجه منذ عام ١٩٩٥ في تلك المفاعلات المغلقة الآن، خارج نطاق البرامج العسكرية، وتظل المفاعلات خاضعة للرصد الشائي؛
- وبلغ مجموع مخزون الولايات المتحدة من اليورانيوم العالي التخصيب في عام ٢٠٠٤، ٦٨٦,٦ طناً مترياً. وأعلنت الولايات المتحدة في إعلان عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٥، أن نسبة كبيرة من هذا المخزون يبلغ مجموعها ٣٧٤ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب ستُسْتَبَعَد من أي استخدام كمادة انشطارية في الرؤوس الحربية النووية؛
- وإلى الآن قامت الولايات المتحدة بخلط ما مجموعه أكثر من ١٤٦ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب نتيجة لهذين الإعلانين - وهي مادة كافية لأكثر من ٥٨٠٠ سلاح نووي. وسيظل يزيد مجموع مقدار اليورانيوم العالي التخصيب الذي يجري خلطه في الوقت الذي تتقدم فيه الجهود الحالية لخلط مزيد من المواد. والخلط من أجل تخفيض التخصيب، يرفع هذه المادة من مواصلة استخدامها كمادة انشطارية في الرؤوس الحربية النووية؛
- وقد تم خلط ١٧,٤ طن متري من هذا اليورانيوم العالي التخصيب ليصبح يورانيوم منخفض التخصيب في المرافق الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق الضمانات الطوعية لاستخدامه في إمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة، وهي مبادرة من الولايات المتحدة لتحويل السيوف إلى نصال محارث، ومن شأنها أن توفر ضمانات لوقود احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لشركاء الولايات المتحدة في حالة حدوث انقطاع في الإمدادات؛
- وعلى وجه الإجمال جرى تخفيض تركيز أكثر من ٥٠ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب الفائض إلى يورانيوم منخفض التخصيب في إطار رصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وغطت الولايات المتحدة تكلفة الضمانات بالكامل؛

- وسيجري توفير ما يصل إلى ١٦٠ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب الفائض لاستخدامها في الدسر الكهرونووي للسفن الحربية، مما يؤجل الحاجة إلى إنتاج يورانيوم جديد عالي التخصيب أو بناء مرفق جديد لتخصيب اليورانيوم العالي التخصيب لمدة عقود كثيرة؛
- وفي واحد من أهم إنجازات عدم الانتشار النووي في الفترة اللاحقة للحرب الباردة، أتمت الولايات المتحدة وروسيا بنجاح الأهداف الرئيسية لعدم الانتشار، والاستخدام السلمي، ونزع السلاح بموجب اتفاق شراء اليورانيوم العالي التخصيب المعقود بين الولايات المتحدة وروسيا عام ١٩٩٣. وبموجب هذا الاتفاق البارز تم تحويل ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يرجع مصدره إلى أسلحة روسيا إلى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه في مفاعلات الطاقة النووية الأمريكية؛
- وأزال هذا الاتفاق ما يعادل تقريباً ٢٠.٠٠٠ رأس حربية نووية من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يرجع مصدره إلى أسلحة روسيا، مع ما نتج من يورانيوم منخفض التخصيب استخدم لإنتاج نصف إجمالي الطاقة النووية المولدة سنوياً في الولايات المتحدة على مدى عشر سنوات من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، أي أن حوالي ١٠ في المائة من إجمالي الكهرباء المولدة في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة الزمنية ورد مباشرة من الوقود النووي الناجم عن إزالة الرؤوس الحربية النووية للاتحاد السوفياتي سابقاً؛
- وكان مقدار المواد النووية المخلوطة لخفض تخصيبها بموجب اتفاق شراء اليورانيوم العالي التخصيب يعادل تقريباً ٣ رؤوس حربية من اليورانيوم العالي التخصيب يومياً طوال معظم العقدين السابقين؛
- وخلال اتفاق العشرين عاماً، مارس الطرفان رسداً متبادلاً للشفافية للتأكد من أن جميع اليورانيوم العالي التخصيب في المرافق النووية لكل منهما، والمعالج في روسيا، يرجع أصله إلى الأسلحة وأن جميع اليورانيوم المنخفض التخصيب الناتج من تلك المادة، أستخدم للأغراض السلمية حصراً في الولايات المتحدة؛
- وبالتوازي مع التخفيضات في مخزونات الولايات المتحدة، قامت الولايات المتحدة بدمج عدد من المواقع اللازمة للمحافظة عليها. ويتسم المجمع النووي الحالي بأنه أصغر ومهياً ليس فقط لدعم مخزوننا الثابت من الأسلحة النووية من خلال الإدارة العلمية، بل وأيضاً لدعم قدرتنا على التصدي للانتشار، والإرهاب، والتحديات العالمية الأخرى؛
- وفي عام ١٩٨٠، كان المجمع النووي يتألف من ١٤ موقعا. وهو يتألف الآن من ثمانية مواقع، وخفضت قوته العاملة بمقدار الثلثين منذ نهاية الحرب الباردة؛

- وتقلص حجم المجمّع من أكبر مساحة بلغها وهي زهاء ٦٠٠ ١٠ كيلومتر مربع تقريباً في مطلع الثمانينات ليبلغ زهاء نصف مساحته الأصلية أي ٦٠٠ ٥ كيلومتر مربع؛
- وتشمل الإجراءات الرئيسية لتخفيض المجمع ما يلي:
 - وقف إنتاج بلوتونيوم للأسلحة في عام ١٩٨٧، وإغلاق جميع مفاعلات إنتاج البلوتونيوم في موقع هانفورد في ريتشاند، واشنطن، وفي موقع نهر سافانا في آيكن، ساوث كارولينا؛
 - إغلاق مصانع إعادة المعالجة النووية في موقع هانفورد وإخراجها من الخدمة؛
 - وقف إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض الأسلحة في عامي ١٩٦٤ وإغلاق مجمع التخصيب K-25 في أوك ريدج، تينيسي؛
 - تحويل مصانع التخصيب في بورتسموث، أوهايو وبادوكا، كنتاكي، لدعم إنتاج الوقود النووي المدني فحسب؛
 - إغلاق مركز إنتاج مواد التغذية في فيرنالد، أوهايو، ومرفق إنتاج منجم البلوتونيوم في روكي فلاتس، كلورادو، ومصنعي ماوند وبنيلاس لمكونات الأسلحة النووية في مياميسبرغ، أوهايو، وبنيلاس، فلوريدا؛
 - سحب المواد النووية الخاصة من الفئة I/II وهي كميات كبيرة تكفي لبناء أجهزة نووية، من مختبرات سانديا ناشونال، ومختبر لورنس ليفرمور ناشونال، والمنطقتين التقنيتين ٣ و ١٨ في مختبر لوس ألاموس ناشونال، فضلاً عن دمج المواد من الفئتين I/II في الفئة TA-55 في لوس ألاموس؛
 - دمج مخزون اليورانيوم العالي التخصيب في مرفق مواد اليورانيوم العالي التخصيب المشيّد حديثاً في Y-12 في أوك ريدج، تينيسي؛
 - دمج اليورانيوم غير الناتج من المناجم في مرفق تخزين المواد في المنطقة K في موقع نهر سافانا؛
- ولم تجر الولايات المتحدة تجربة تفجير نووي منذ عام ١٩٩٢. وقد أُعيد تسمية موقع تجارب نيفادا السابق ليصبح موقع الأمن القومي في نيفادا ويقدم الدعم الآن لمهمة موسعة لا تشمل فحسب إدارة المخزون بل وطائفة من الأنشطة الداعمة لبحث وتطوير التكنولوجيات أيضاً، دعماً لأهداف عدم الانتشار؛
- وبمنظرة مستقبلية، تتوقع الاستراتيجية النووية الجديدة للولايات المتحدة التحول من الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الرؤوس الحربية النووية غير المنصوبة إلى هيكل أساسي أكثر

استجابة على مدى الوقت. وإنما نستثمر في هيكل أساسي مادي أحدث من شأنه السماح بإجراء مزيد من التخفيضات في إجمالي القوات النووية.

تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف

- تعيد الولايات المتحدة تأكيد التزامها بالتفاوض لعقد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، تُعرف أيضاً بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛
- وكخطوة مؤقتة، تدعم الولايات المتحدة وتشارك بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين الذي سيقدم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تُسهم في عقد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومجدونا الأمل في أن تساعد ولاية السنيتين للفريق، الذي اجتمع أول مرة في جنيف في أواخر آذار/مارس ٢٠١٤، في حفز وإعادة تنشيط العمل في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح؛
- وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مصلحة أمنية لكل دولة وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالتصديق على هذه المعاهدة وبدء العمل بها؛
- وتقدم الولايات المتحدة أكبر مساهمة مالية سنوية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدفع ما يزيد عن ٢٢ في المائة من الميزانية السنوية للجنة. وبفضل المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة، بلغ مجموع عدد محطات نظام الرصد الدولي ومختبرات النويدات المشعة المرخصة التي اكتملت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ما مجموعه ٢٨١. ويبلغ هذا ما نسبته ٨٣ في المائة من الشبكة برمتها؛
- وتساعد الولايات المتحدة في تطوير عنصر التفتيش في الموقع في نظام التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن خلال التبرعات العينية الهامة التي تقدمها الولايات المتحدة في شكل معدات، ودراية فنية، وبحوث، قامت بدور رئيسي في دعم أكبر عملية ميدانية متكاملة للتفتيش في الموقع من أي وقت مضى أُجريت في الأردن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛
- وطوال عام ٢٠١٥، عقدت الولايات المتحدة، إلى جانب بقية مجموعة الدول الخمس، سلسلة اجتماعات للخبراء التقنيين لتحديد مجالات تعاون مجموعة الدول الخمس مستقبلاً في القضايا ذات الصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

التحقق، بما في ذلك البحث والتطوير

- يمثل التحقق الفعال شرطاً أساسياً لمنع الانتشار، وتحديد الأسلحة وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن توضع موضع التنفيذ طرق وتكنولوجيا التحقق القادرة على اكتشاف الانتهاكات ورصد الامتثال مع تحرك الدول تدريجياً تجاه نزع السلاح النووي؛
- وتُسهم الشفافية من خلال تبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة في تحقيق الاستقرار والأمن وتعزيز القدرة على التنبؤ وبناء الثقة والطمأنينة؛
- والتحقق طبقاً لمعاهدة ستارت الجديدة يزيد الاستقرار والقدرة على التنبؤ بين أكبر قوتين نوويتين في العالم. وتوفر أحكام التحقق القوية والمستفيضة المتعلقة بالمعاهدة الثقة المتبادلة في وفاء الجانبين بالتزامتهما. وتقلل المعلومات الدقيقة والآنية المتبادلة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن القوات النووية الخاصة بكل جانب من مخاطر سوء الفهم وسوء الإدراك. ويتضمن نظام التحقق المتعلق بالمعاهدة ما يلي:
- ١٨ مهلة قصيرة، بشأن عمليات التفتيش في الموقع في ما يتعلق بالقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات المنصوبة وغير المنصوبة على حد سواء وقاذفات القنابل الثقيلة، كل عام لكل طرف، والتي تتسم بأنها أكثر تدخلاً من تلك التي أُجريت بموجب اتفاق ستارت السابق، مما يسمح لكل طرف بتأكيد العدد الفعلي للرؤوس الحربية المنصوبة على القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات أو الأسلحة النووية التي تحملها قاذفات القنابل الثقيلة؛
- **المعارض والبيانات العملية الإضافية لبعض الأصناف الخاضعة للمعاهدة:**
- وسائل تقنية وطنية لتحسين فعالية التحقق؛
- نظام واسع للإخطارات لإبلاغ الطرف الآخر عندما تحدث تغييرات في قاعدة بيانات المعاهدة، مثل التحركات، واختبارات الطيران، وعمليات نشر الأصناف المنصوص عليها في المعاهدة. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، تبادلت الولايات المتحدة وروسيا ما يربو على ٨ ٣٠٠ من تلك الإخطارات من خلال مركزي الحد من الخطر النووي الخاصين بكل منهما في واشنطن العاصمة، وموسكو؛
- وحتى الآن أجرت الولايات المتحدة وروسيا أكثر من ١٥٠ عملية تفتيش في الموقع بموجب معاهدة ستارت الجديدة. وتمكن عمليات التفتيش في الموقع وتدابير التحقق الأخرى بموجب المعاهدة كل جانب من الحفاظ على الثقة في صحة البيانات التي تتبادلها الولايات المتحدة وروسيا؛

- وتطلعاً إلى المستقبل، تقدم الولايات المتحدة الدعم لطائفة من أنشطة البحث والتطوير لتوسيع العمل في تكنولوجيات التحقق اللازمة للاتفاقات المقبلة. ونحن نقدم استثمارات بملايين الدولارات كل عام للنهوض بهذه القدرات؛
- وقد أطلقت الولايات المتحدة مبادرة جديدة هي - الشراكة الدولية لأغراض التحقق من نزع السلاح النووي - التي تضم معاً الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل التصدي لتحديات التحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل. وقد عُقد الاجتماع الاستهلالي في واشنطن العاصمة في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس وضم مشاركين من ٢٨ دولة، ومن الاتحاد الأوروبي، ومن الكرسي الرسولي؛
- وتتمثل أهداف الشراكة الدولية في تقييم تحديات الرصد والتحقق وإمكانية إعداد نُهج للتصدي لها، في سائر دورة حياة الأسلحة النووية - بما في ذلك إنتاج المواد ومراقبتها، وإنتاج الرؤوس الحربية، ونصبها، وتخزينها، وتفكيكها، والتخلص منها. وسوف تستفيد الشراكة من الدروس المستمدة من الجهود المبذولة من قبيل برنامج التعاون التقني بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومبادرة المملكة المتحدة والنرويج. وستعمل حكومة الولايات المتحدة مع مبادرة التهديد النووي، من خلال شراكة رسمية بين القطاعين العام والخاص؛
- ومنذ عام ٢٠٠٠، تشارك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في برنامج واسع للتعاون بموجب اتفاق الدفاع المتبادل لعام ١٩٥٨ لإعداد وتقييم منهجيات وتكنولوجيات لازمة للتحقق من مبادرات خفض الأسلحة النووية مستقبلاً. ويشمل هذا العمل ما يلي:
 - تقييم إجراءات الوصول المنظم إلى مرافق الأسلحة النووية؛
 - إعداد إجراءات لتأكيد صفات الأسلحة النووية المعلنة؛
 - دراسة النظام التسلسلي لحيازة الأسلحة والمكونات النووية؛
 - تقييم المخزون الخاضع للرصد من الأسلحة والمكونات والمواد النووية؛
 - إعداد إجراءات لتوثيق معدات التفيتش؛
 - تمكين تكنولوجيا الاختبار في الظروف التشغيلية؛
- ومن خلال التعاون مع المملكة المتحدة والشركاء الآخرين، تطور مبادرات بحوث التحقق للولايات المتحدة القدرات على مواجهة التحديات التقنية الرئيسية، من قبيل رصد

الرؤوس الحربية، بما في ذلك الرؤوس الحربية غير المنصوبة المخزونة، فضلاً عن قدرات تمييز الرؤوس الحربية بحسب النوع؛

- وتقوم الولايات المتحدة بحملة لنمذجة وقياس الرؤوس الحربية لوضع مجموعة شاملة تحدد أنواع الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها. وستدعم البيانات الناتجة تقييم المعلومات الحساسة التي يمكن الكشف عنها نتيجة لأنشطة التحقق من الامتثال للمعاهدة في المستقبل، وستُوجه أيضاً أنشطة البحث والتطوير في المستقبل في مجالي اكتشاف الإشعاع وحماية المعلومات؛

- وتجري الولايات المتحدة بيانات عملية ميدانية وتقييمات لدورة حياة الرؤوس الحربية النووية "من البداية إلى النهاية"، لتشمل تخزين الرؤوس الحربية والبيانات العملية والتقييمات لرصد تخزين ونقل الرؤوس الحربية في موقع الأمن الوطني في نيفادا. ويجري تطوير التكنولوجيات وتقييمها لتوفير ضمان لأي طرف رصد محتمل بأن الرؤوس الحربية النووية محصورة ومتعقبة طوال دورة حياتها، بما في ذلك أثناء التخزين الطويل الأجل والتفكيك؛

- وستقوم الولايات المتحدة بجهد رئيسي خلال عام ٢٠١٨ مع إدارة المختبرات الوطنية للطاقة لدراسة الإجراءات والتكنولوجيا اللازمة لإخضاع تفكيك الأسلحة النووية للرصد، مع الاستفادة من مشروع النظام التسلسلي للحيازة الذي مدته ثلاثة أعوام والذي تُوج بتجارب بيانات عملية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأدى إلى ما يلي:

- تطوير بيئة تمثيلية لاختبار وتقييم بحوث وتطوير التكنولوجيا في مجال تكنولوجيات النظام التسلسلي للحيازة والاضطلاع بسلسلة من التقييمات التقنية؛

- تطوير تكنولوجيات لدعم المساءلة عن الرؤوس الحربية بما في ذلك تقييم الجدوى الممكنة لنظام الوقت الحقيقي لحصر أصناف التفيتيش باستخدام العلامات الدالة على الهوية بواسطة الترددات اللاسلكية واختبار إمكانية استخدامها في عمليات التفيتيش؛

- وتواصل الولايات المتحدة أيضاً البحث والتطوير لتعزيز معاهدات تحديد الأسلحة المستقبلية الأخرى وهذه الجهود تشمل ما يلي:

- تكنولوجيات دعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك إنحاز التجارب الميدانية والبيانات العملية لزيادة فهمنا لآثار التفجيرات النووية تحت الأرض؛

- أنشطة تقييم التكنولوجيات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأغراض الفعالية والتدخل، وتحقيق الحد الأمثل للملاحظة المرئية والاستشعار الزلزالي والصوتي والتصوير المتعدد الأطياف، ونقل وقياس النويدات المشعة؛
- تطوير قدرات الرصد لمرافق محددة لإنتاج المواد الانشطارية ولعمليات التفتيش الممكنة في مواقع حساسة في الولايات المتحدة.

٣٤ الشفافية وتدابير بناء الثقة

- استضافت الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٥، بعثة زائرة لمختبرات لوس ألاموس وسانديا الوطنية لممثلين من ١١ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهد عدم الانتشار ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وشملت الزيارة إحاطات إعلامية، وجولات، وتبادل للمعلومات بشأن أنشطة الإدارة الرشيدة والتنظيم لمخزون الولايات المتحدة، والدور الذي تؤديه المختبرات الوطنية لدعم برنامج الرئيس لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

عملية مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية

- تلزم الولايات المتحدة بإشراك شركاءها في مجموعة الدول الخمس لتعزيز معاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبها. وتمثل أنشطة مجموعة الدول الخمس وسيلة أساسية لإرساء الأسس لاتفاقات مستقبلية يمكن أن تتضمن أطرافاً بخلاف الولايات المتحدة وروسيا؛
- وتُجري مجموعة الدول الخمس حواراً منتظماً بشأن القضايا ذات الصلة بالأسلحة النووية إلى مدى لم تشهده السنوات السابقة. وقد استضافت المملكة المتحدة المؤتمر السادس مجموعة الدول الخمس في لندن في شباط/فبراير ٢٠١٥، عقب مؤتمر لندن عام ٢٠٠٩، ومؤتمر باريس عام ٢٠١١، ومؤتمر واشنطن عام ٢٠١٢، ومؤتمر عام ٢٠١٣ (الذي استضافته روسيا)، في جنيف، ومؤتمر عام ٢٠١٤ في بيجين. وقد استفاد كل مؤتمر من النجاح الذي حققه المؤتمر الذي سبقه، وزاد مقدار أعمال مجموعة الدول الخمس فيما بين الدورات؛
- وفي هذه المؤتمرات تبادلت الدول الخمس الآراء بشأن عقائدها النووية والاستقرار الاستراتيجي والأمن الدول من المنظور القطري لكل منها لاكتساب فهم أفضل وبناء ثقة استراتيجية؛
- وقد أحاطت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بقية الدول في مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية علماً بشأن تجربتها في مجال التحقق والإخطار فيما يتعلق بتحديد أسلحتهم النووية لتعزيز زيادة المعرفة بالترتيبات العملية التي تعزز اللارجعة، والشفافية، والقابلية للتحقق، في عملية نزع السلاح؛

- وشاركت الولايات المتحدة في الفريق العامل لمجموعة الدول الخمس المعني بـ "مسرد المصطلحات النووية الأساسية" الذي ترأسه الصين. وسيصدر الفريق أول طبعة من المسرد في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥. وأشارت مجموعة الدول الخمس في مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعقود في لندن في شباط/فبراير ٢٠١٥، إلى اعتزامها تنقيح واستكمال المسرد في المستقبل. ويُسهم هذا العمل بصورة كبيرة في أهداف معاهدة عدم الانتشار وذلك بتحسين الفهم المتبادل لمفاهيم تحديد الأسلحة وعدم الانتشار الأساسية كما يمكن أن يساعد في وضع الأسس لمفاوضات نووية محتملة تشمل الدول الخمس جميعها؛
- ويعمل خبراء من الولايات المتحدة مع نظرائهم في مجموعة الدول الخمس لاستعراض التعاون في ما بين مجموعة الدول الخمس بشأن تحسين نظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصيانتها، ولتحديد السبل التي يمكن بها لخبرتنا الفريدة أن تُسهم في زيادة تعزيز نظام رصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
- وقد استضافت الولايات المتحدة حلقة عمل متصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بمشاركة جميع دول مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بشأن أهداف جودة بيانات معدات التفتيش في الموقع؛
- وأصدرت مجموعة الدول الخمس بياناً في شباط/فبراير ٢٠١٥ تشجع الدول على بذل الجهود للحد من أثر غاز الزينون، الذي ينبعث في البيئة من منتجات النظائر الطبية على نظام الرصد الدولي في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
- واستضافت الولايات المتحدة فرنسا والمملكة المتحدة لزيارة موقع الأمن القومي في نيفادا (موقع تجارب نيفادا سابقاً) للتحقق من الشفافية في عام ٢٠١٣. وقامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أيضاً بإحاطة الشركاء في مجموعة الدول الخمس علماً بالأعمال التعاونية لوضع إجراءات وتكنولوجيات للتحقق؛
- وتمثل مشاركة مجموعة الدول الخمس استثماراً طويلاً للأجل في تعزيز معاهدة عدم الانتشار وبناء الثقة وخلق أساس أقوى للعمل المطلوب لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وسوف نواصل العمل للنهوض بمشاركة مجموعة الدول الخمس، ولا سيما فيما يتعلق بأعمال التحقق، والاستفادة من الخبرة السابقة وضرورة مواجهة التحديات الصعبة التي سنواجهها في اتفاقات الرصد المقبلة.

التدابير والاتفاقات الأخرى لبناء الثقة

- يمثل نظام الاتصالات الآمن المباشر، المعروف أيضاً بـ "الخط الساخن"، نظام اتصالات آمن في حالات الطوارئ وفي غير حالات الطوارئ، وهو مخصص لاستخدام القيادة العليا في الولايات المتحدة وروسيا (منذ عام ١٩٦٣) ومع الصين (منذ عام ١٩٩٨). وتحافظ كل حكومة على هذا النظام لضمان أن يكون القادة مستعدين لإدارة الطائفة الكاملة من أزمات الأمن الوطني التي تواجهها على الصعيد الدولي؛
- ويوفر مركز الولايات المتحدة للحد من الخطر النووي الموجود في وزارة الخارجية، بحكومة الولايات المتحدة اتصالات مباشرة بين الحكومات على مدار الساعة وطوال الأسبوع لإجراء اتصالات لدعم أربعة عشر من الاتفاقات والمعاهدات والترتيبات الدولية بشأن القضايا التقليدية والكيميائية والإلكترونية، مع الدول الأربع النووية الخليفة للاتحاد السوفياتي، وما يربو على ٥٠ من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجهز مركز الولايات المتحدة للحد من الخطر النووي ما يقرب من ١٤ ٠٠٠ إخطار سنوياً، ويوفر ترجمات للإخطارات بخمس لغات، مع قدرته على إضافة بلدان ولغات أخرى حسب الحاجة؛
- الاتفاق المتعلق بتدابير مواجهة الحوادث (الاتفاق المتعلق بالتدابير الرامية إلى الإقلال من خطر اندلاع حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية). والاتفاق المتعلق بالتدابير الرامية إلى تحسين رابط الاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (مع مرفق، يُستكمل ويعدل مذكرة التفاهم مع المرفق، والمؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٦٣)، وقد تم التوقيع عليهما ودخلا حيز النفاذ عام ١٩٧١، وذلك في جملة أمور، لإتاحة تقديم إخطار معين فوري أو مُسبق وتيسير الاتصالات العاجلة عن طريق "الخط الساخن"؛
- الاتفاق المعقود بشأن إخطارات إطلاق القذائف التسيارية (الاتفاق المعقود بشأن إخطارات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات) الذي وُقِّع عام ١٩٩٨. وعملاً بهذا الاتفاق، وافقت الولايات المتحدة وروسيا على تزويد كل منهما الآخر بإخطارات، في مدة لا تقل عن ٢٤ ساعة مقدماً، بتاريخ، ومحالات الإطلاق، ومواقع الارتطام لأي إطلاق تجربي لقذيفة تسيارية عابرة للقارات، أو قذيفة تسيارية تُطلق من الغواصات. وإخطارات الإطلاقات بموجب معاهدة ستارت الجديدة منصوص عليها وفقاً لهذا الاتفاق؛
- اعتمدت مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في مؤتمر عام ٢٠٠٢ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر بحضور ٩٣ بلداً في لاهاي. وطبقاً لتدابير

المدونة المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة، تلتزم الولايات المتحدة سياسياً بتقديم إخطار قبل الإطلاق بشأن عمليات إطلاق القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية (ويساعد مركز الحد من المخاطر النووية في عملية الإخطار)، كما تقدم أيضاً إعلانات سنوية عن سياساتها في ما يتعلق بالفضاء والقذائف التسيارية؛

- الإعلان الرئاسي الصادر عن الولايات المتحدة وروسيا بشأن إلغاء الاستهداف المتبادل الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والذي أعلن كلا الطرفين موثقه الالتزام بضمان أنه بحلول أيار/مايو ١٩٩٤، لن تكون لدى الولايات المتحدة وروسيا قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تُطلق من الغواصات توجهها كل منهما للأخرى. وفي الحالة البعيدة الاحتمال للغاية لحدوث إطلاق عرضي لسلاح نووي للولايات المتحدة، سيسقط السلاح في عرض المحيط.

٤٤ القضايا الأخرى ذات الصلة

أمثلة للموارد المخصصة لتنفيذ معاهدة نزع السلاح، وعمليات التفيتش، ونزع السلاح

- تُنفق الولايات المتحدة موارد كبيرة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات والترتيبات الكثيرة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار التي نفذتها؛
- والولايات المتحدة ملتزمة بتمويل تفكيك الأسلحة النووية، وتعزز تفكيك جميع الأسلحة النووية التي أُخرجت من الخدمة قبل عام ٢٠٠٩ في وقت لا يتجاوز السنة المالية ٢٠٢٢. وتسبق خطة نزع السلاح هذه جدولها الزمني بنسبة ١٠ في المائة في الوقت الحالي. وقد أعلنت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أن الرئيس أوباما سيسعى للحصول على تمويل للتعجيل بتفكيك الرؤوس الحربية النووية للولايات المتحدة التي أُخرجت من الخدمة بنسبة ٢٠ في المائة. وقد أنفقت الولايات المتحدة ما يربو على مبلغ ٢٢٥ مليون دولار على تفكيك الأسلحة في السنوات الخمس الماضية؛
- ومن المتوقع أن يتكلف تحويل هيكل القوة النووية المنشورة للوفاء بحدود عام ٢٠١٨ المنصوص عليها في معاهدة ستارت الجديدة مبلغ ٣٠٠ مليون دولار في السنوات المالية ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨؛
- وخلال السنة التقويمية ٢٠١٤ قامت الولايات المتحدة بإزالة ٥٢ من صوامع القذائف التسيارية العابرة للقارات للقذائف من طراز Minuteman III وصومعة واحدة للقذائف التسيارية من طراز Peacekeeper، مستكملة بذلك إزالة ١٠٣ من صوامع القذائف التسيارية العابرة للقارات حتى الآن بموجب

- معاهدة ستارت الجديدة. وبلغت تكلفة عمليات الإزالة هذه وحدها، ما يقرب من ٢٠ مليون دولار. واستضافت الولايات المتحدة أيضاً ١٨ عملية تفتيش؛
- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الولايات المتحدة عملية التحويل لجعل بعض منصات إطلاق القذائف الباليستية التي تُطلق من الغواصات وتحملها غواصات الولايات المتحدة غير صالحة للعمل. وتجاوزت تكلفة تلك التحويلات ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤؛
 - وفي عام ٢٠١٤، أنفق السلاح الجوي للولايات المتحدة ١٤٧,٧ مليون دولار للتحقق من الامتثال الخارجي لمعاهدات تحديد الأسلحة النووية وعدم الانتشار؛
 - ومنذ عام ٢٠٠٠، أنفقت الولايات المتحدة زهاء ٤٠ مليون دولار على الأعمال التعاونية مع المملكة المتحدة بغية تقييم المنهجيات والتكنولوجيا اللازمة للتحقق من تخفيضات الأسلحة النووية مستقبلاً؛ وأسهمت المملكة المتحدة بمبلغ يعادل هذا؛
 - ومنذ عام ٢٠١١، أنفقت الولايات المتحدة ٦٠ مليون دولار على الأعمال التي تقوم بها الإدارة الوطنية للأمن النووي في مختبراتها الوطنية لبحث الإجراءات والتكنولوجيات اللازمة لتفكيك الأسلحة النووية الخاضعة للرصد؛
 - وتواصل الولايات المتحدة تقديم استثمارات كبيرة في مجال البحث والتطوير لدعم اتفاقات وشروط تحديد الأسلحة النووية مستقبلاً. وفي عام ٢٠١٤، مولت الإدارة الوطنية للأمن النووي والوكالات المعنية بالحد من التهديدات التي تواجه الدفاع، التابعتين للولايات المتحدة الأمريكية، ما يربو على ١٩١ مليون دولار لأغراض البحث والتطوير، واختبار وتقييم تكنولوجيا التحقق من تحديد الأسلحة؛
 - وأنفقت الولايات المتحدة ٣٨٠ مليون دولار على أمان الأسلحة النووية للولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥؛
 - وتقدم الولايات المتحدة أكبر إسهام مالي سنوي إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تسدد ما يزيد على ٢٢ في المائة من الميزانية السنوية للجنة؛
 - ومنذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠١٤، أسهمت الولايات المتحدة بما يزيد عن ٣٧٧ مليون دولار عن طريق اشتراكها السنوي؛
 - ومنذ عام ٢٠١١، قدمت الولايات المتحدة ما يربو على ٢٣ مليون دولار في شكل مساهمات عينية لمشاريع الأمانة التقنية المؤقتة للتحويل بوضع نظام للتحقق وتحسين قدراتها؛

- وأسهمت الولايات المتحدة بمبلغ آخر يصل إلى ٢٥,٥ مليون دولار لإعادة بناء المحطة المائية السمعية التابعة لنظام الرصد الدولي في جزيرة كروزيت؛
- وفي عام ٢٠١٤، بلغت الميزانية المعتمدة للإدارة الوطنية للأمن النووي في الولايات المتحدة ٥٦٧ مليون دولار لأغراض التخزين والمناولة والتخلص من المواد الانشطارية الفائضة بطريقة مأمونة وآمنة، بما في ذلك تشييد مرافق التخلص منها.

الفرع ثانياً

الإبلاغ عن التدابير الوطنية ذات الصلة بعدم الانتشار

٤١٦ الضمانات

- عرضت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ خطة عامة لمنع انتشار الأسلحة النووية. فبالإضافة إلى نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تشمل الخطة تدابير لتعزيز الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأساس للتعاون ومواجهة خطر الإرهاب النووي في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى على حد سواء؛
- وفي عام ٢٠٠٨ أنشأت الإدارة الوطنية للأمن النووي التابعة لوزارة الطاقة مبادرة الجيل الجديد للضمانات من أجل إعداد السياسات والمفاهيم والتكنولوجيات والدراية الفنية والبنية الأساسية اللازمة لتعزيز واستدامة نظام الضمانات الدولي في الوقت الذي يتطور فيه لمواجهة التحديات الجديدة. وقد ركزت مبادرة الجيل الجديد للضمانات على تجديد قدرات الولايات المتحدة لدعم الضمانات الدولية، والقصد منها أن تفيدها كعامل حافز لالتزام دولي أوسع نطاقاً لدعم الضمانات الدولية. وفي عام ٢٠١٥ بلغت ميزانية مبادرة الجيل الجديد للضمانات زهاء ٥٠ مليون دولار.

الضمانات المقدمة من الولايات المتحدة

- قبل دخول معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الطوعية حيّز النفاذ، قامت الولايات المتحدة بدور رائد لعمليات التفتيش في الموقع التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمرافق نووية مختارة تابعة للولايات المتحدة خلال الستينيات؛
- بدأت الولايات المتحدة العمل باتفاق الضمانات في عام ١٩٨٠، (المعروف أيضاً باسم اتفاق الضمانات الطوعية المتعلق بالولايات المتحدة) وبرتوكول إضافي عام ٢٠٠٩.

ويتضمن هذان الاتفاقان الأحكام المعيارية لتنفيذ الضمانات وبدلان على استعدادنا لقبول الضمانات المتعلقة بالأنشطة النووية المدنية؛

- وقد أهلت الولايات المتحدة ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٣٠٠ مرفق نووي مدني تقريباً، بما في ذلك مفاعلات طاقة، ومفاعلات بحوث، ومحطات صناعة وقود تجاري، ومحطات تخصيب يورانيوم، ومرافق من أنواع أخرى. ويجري بصورة منتظمة تحديث هذه القائمة من المرافق النووية للولايات المتحدة المؤهلة لعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الولايات المتحدة ثلاثة مرافق لتصنيع الوقود ومرفق تخصيب لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من معلومات تصميم المرفق المعلنة (والتغييرات على التصميم) بموجب بروتوكول الإبلاغ بشأن اتفاق الضمانات الطوعي؛
- واستضافت الولايات المتحدة ما يزيد على ٨٠٠ من عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأُجريت على مرافق واردة في قائمة الولايات المتحدة هذه. ومنذ عام ١٩٩٤، يشمل هذا ما يزيد على ٦٠٠ من عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في خمسة مرافق تابعة للولايات المتحدة وتحتوي على مواد أُزيلت بصورة دائمة من برامج التسليح. وغطت الولايات المتحدة تكاليف كل من هذه العمليات عن طريق التبرعات التي تقدمها الولايات المتحدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- ويشمل هذا حوالي ثلاثة أطنان متريّة من فائض بلوتونيوم أسلحة الولايات المتحدة المعلن والخاضع ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مرفق تخزين المواد النووية في المنطقة K في موقع نهر سافانا في ساوث كارولينا. ومخزن المواد النووية (KAMS) في المنطقة K أول مرفق لتخزين البلوتونيوم في العالم ينقذ الرصد فيه من بُعد، مما مكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من توسيع نطاق تقنياتها للرصد من بُعد، وسيكون هذا مفيداً في مرافق أخرى في شتى أنحاء العالم؛
- وقبلت الولايات المتحدة جميع أحكام البروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تستبعد إلا الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها تطبيقها إلى وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أنشطة ذات أهمية مباشرة للأمن الوطني للولايات المتحدة أو إلى أماكن أو معلومات مرتبطة بتلك الأنشطة؛
- وأبلغت الولايات المتحدة عن ٢٦٤ مكاناً ونشاطاً في إعلانها الأوّل بموجب البروتوكول الإضافي في عام ٢٠٠٩. وأحالت الولايات المتحدة إعلاناً سنوياً

مستكملاً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل سنة من ذلك الحين، وبلغ عدد الإعلانات التي أُحيلت إلى الوكالة كل سنة بعد ذلك أكثر من ٣٠٠ إعلان؛

- واستضافت الولايات المتحدة زيارتين للمعاينة التكميلية قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً للبروتوكول الإضافي للولايات المتحدة في عام ٢٠١٠. وكان هذا يمثل أول زيارتين من نوعهما أُجريتاً في إقليم دولة حائزة للأسلحة النووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- وقدمت الولايات المتحدة أيضاً تقارير منتظمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن صادرات الأصناف المدرجة في المرفق الثاني للبروتوكول الإضافي للولايات المتحدة.

دعم الضمانات المتعددة الأطراف

- ومنذ عام ١٩٧٧، وقّرت الولايات المتحدة أدوات وتكنولوجيا، وخبراء وموارد أخرى جديدة لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات من خلال برنامج الولايات المتحدة لدعم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- ومنذ عام ٢٠١٠، أعلنت الولايات المتحدة عن تبرعها بمبلغ ١٨٢ مليون دولار في شكل تمويل خارج عن الميزانية للأعمال المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى مساهمتنا في الميزانية العادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما يزيد عليها؛
- ومنذ عام ٢٠١٠، وفر هذا التمويل الدعم لبدء ما يربو على ١٢٥ مهمة جديدة من خلال برنامج الولايات المتحدة للدعم، مما عزز تقوية الضمانات من خلال الدعم المباشر والعيبي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال توفير ما يربو على ٣٥ موظفاً في شكل موظفين فنيين مبتدئين، وخبراء بدون تكلفة، وما يربو على ٥٠ من الدورات التدريبية وحلقات العمل، وقدمنا الدعم لشراء ما يقرب من ٢٠ من نُظُم معدات الضمانات المختلفة. وقد استحدثنا أيضاً ونقلنا تكنولوجيات ضمانات عديدة للشركاء الدوليين، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- ومنذ عام ٢٠١٠ قدمت الولايات المتحدة ٢٨ مليون دولار تقريباً في شكل أموال من خارج الميزانية لرفع مستوى المختبرات التحليلية المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- ومن الأمثلة الحديثة للتكنولوجيا التي استحدثتها الولايات المتحدة ونقلتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجموعة أختام الرصد من بُعد وبتيح نظام مجموعة أختام الرصد عن بُعد للوكالة الدولية

للطاقة الذرية أن ترصد من بُعد مخزونات بعض أنواع المواد النووية وقد وافقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على استخدام الضمانات لنظام مجموعة أختام الرصد من بُعد. وتستخدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الراهن نسخة سابقة من هذا النظام في مرفق تخزين المواد في المنطقة K وأسفر عن تخفيض كبير في عدد عمليات النفثيش للمرفق.

دعم الضمانات الشئانية

- أشركت الولايات المتحدة ما يقرب من ٥٠ بلداً لتحسين الهياكل الأساسية للضمانات لتشمل أفضل الممارسات وحلقات العمل التدريبية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الإضافي، مما أدى إلى تعزيز النظم الحكومية لخصر ومراقبة المواد النووية وإدارة الجودة، والتحليل غير الإتلافي، والتطوير التنظيمي للضمانات. ومن خلال حلقات العمل هذه وغيرها قامت الولايات المتحدة بتدريب ما يربو على ٢ ٨٠٠ ممارس أجنبي في مجال الضمانات منذ عام ٢٠٠٧؛

- ومنذ عام ٢٠١٠، عقدت الولايات المتحدة أكثر من ٩٠ دورة تدريبية وحلقة عمل بشأن تنفيذ الضمانات في بلدان في أفريقيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، ووسط آسيا، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية. وتشمل الأمثلة الحديثة ما يلي:

- حلقة عمل دولية في مختبر أرغون الوطني في آب/ أغسطس ٢٠١٤ لمعالجة القضايا التي تواجه البلدان التي تتأهب لوضع البروتوكول الإضافي موضع النفاذ وتُعد عمليات لتنفيذه بشكل فعال؛

- حلقة عمل إقليمية في كينيا في آذار/مارس ٢٠١٥ لإعداد وثائق تنظيمية تتعلق بالضمانات؛

- وتعاون الولايات المتحدة مع بلدان لديها مرافق متقدمة لدورة الوقود لتوفير الدراية الفنية التقنية لإعداد أدوات ونظم لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات. وتعمل الولايات المتحدة مع شركاء دوليين لاختبار معدات الضمان التي جرى تطويرها مؤخراً؛

- اختتمت مبادرة ضمانات الجيل التالي ما يربو على ٢٤٠ مشروعاً مع شركاء دوليين ونشرت ما يزيد على ٤٠ من تكنولوجيات الضمانات المعدة حسب الطلب أو الجديدة في بلدان شريكة.

التثقيف والتدريب في ما يتعلق بالضمانات

- تسعى الولايات المتحدة من خلال مبادرة ضمانات الجيل التالي إلى تعيين وتثقيف وتدريب جيل جديد من أخصائيي الضمانات الدولية والاحتفاظ بهم، في وظائف في الولايات المتحدة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد وسَّعت هذه المبادرة من نطاق التثقيف المتعلق بالضمانات وفرص التدريب من خلال طائفة من الآليات وهي:
- إعداد منهاج الدراسة الجامعي المتعلق بعدم الانتشار في ما يربو على ١٢ جامعة؛
- رعت التدريب الداخلي في المختبرات، والبحوث التي يجريها الخريجون، وطلاب الدراسات العليا، وفرص الزمالات؛
- نشرت كتاباً مدرسياً بشأن الضمانات النووية وهو متاح مجاناً لتنزيله من الشبكة العالمية؛
- أعدت ورعت ٦ دورات قصيرة سنوية بشأن مواضيع الضمانات وعدم الانتشار؛
- وإلى الآن، أكمل ما يربو على ١٠٠٠ من الطلاب والفنيين الشباب دورات تتعلق بضمانات مبادرة الجيل الثاني وشارك قرابة ٣٥٠ في تدريب داخلي تموله مبادرة ضمانات الجيل التالي؛
- وقد التحق أكثر من نصف خريجي الدراسات العليا التابعين لمبادرة ضمانات الجيل التالي بوظائف في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في المختبرات الوطنية للولايات المتحدة.

٢٦ ضوابط التصدير

- تطبق الولايات المتحدة نظاماً دقيقاً جداً وشاملاً لضوابط تصدير المواد النووية وعملت طوال سنين على تعزيز النُظُم الدولية لضوابط تصدير المواد النووية وتساعد الدول في تنفيذ متطلبات النظام. وتمثل ضوابط التصدير أداة لتيسير التجارة بتوفير ضمانات للموردين بأن المعدات المصدّرة تستخدم للأغراض السلمية؛
- ومن خلال هيئات مجموعة موردي المواد النووية، بما فيها المجموعة الاستشارية ومجموعة الخبراء التقنيين، تواصل الولايات المتحدة العمل لتحديث القوائم والمبادئ التوجيهية لتتماشى مع الطبيعة المتطورة للانتشار وتجارة المواد النووية؛
- وقامت الولايات المتحدة بتحديث أنظمة الولايات المتحدة لمراقبة صادرات المواد النووية، والمعدات النووية، والأصناف ذات الاستخدام المزدوج بعد إجراء استعراض أساسي لقوائم الرقابة التابعة لمجموعة الإمدادات النووية وقد استكملتتها في عام ٢٠١٣؛

• وتواصل الولايات المتحدة أيضاً دعم مراقبة الصادرات وبرامج التدريب والمساعدة ذات الصلة في ما يتعلق بأمن الحدود على نطاق العالم. ويُعد (برنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود) المبادرة الرئيسية لحكومة الولايات المتحدة لمساعدة البلدان الشريكة على تحسين مراقبة تجارتها الاستراتيجية ونُظُم أمن الحدود ذات الصلة، وينفذ من خلال مختلف وكالات حكومة الولايات المتحدة ومنظمات أخرى. وينفذ البرنامج كل سنة أنشطة عديدة للتوعية وبناء القدرة في شتى أنحاء العالم بغية الجيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل وتراكم الأسلحة التقليدية المتقدمة الذي يزعزع الاستقرار. ومنذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير أكمل برنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود ما يزيد على ١٧٠٠ من الأنشطة تشمل ما يلي:

• تقديم ما يقرب من ٤٥ مليون دولار لتغطية تكلفة أحدث معدات الاكتشاف، والتفتيش، والاعتراض، إلى شركاءنا في البرنامج لتعزيز قدراتهم على اكتشاف الإشعاعات وحماية الحدود؛

• تدريب ما يزيد على ٧٥٠٠ من موظفي البلدان الشريكة على إعداد أساليب وقدرات للإنفاذ، تشمل آليات استهداف واكتشاف الشحنات ذات الصلة بالانتشار وتفتيشها والتخلص، منها فضلاً عن توفير تدريب متخصص لوكالات مراقبة الحدود ووكالات الإنفاذ، من قبيل أساليب تحديد هوية السلع واكتشافها واعتراضها جواً وبراً وبحراً وفي السكك الحديدية؛

• توفير ما يزيد على ٥٠ من حلقات العمل القانونية والتنظيمية، والمشاورات مع خبراء في المواضيع، وحلقات دراسية إقليمية لإعداد أطر لمراقبة الصادرات تتماشى مع المعايير الدولية لتنظيم التجارة في الأصناف الوارد في قوائم المراقبة لنُظُم مراقبة الصادرات المتعددة الأطراف، ولمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها عملاً بمبادرات الولايات المتحدة والمبادرات الدولية المهمة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/RES/1540 (2004)؛

• رعاية العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية التي ضمّت مقرري السياسات والخبراء التقنيين معاً لتقاسم أفضل الممارسات ولتعزيز التجارة الاستراتيجية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٤، والذي ضم ٣١٣ مشاركاً من ٧٤ بلداً مختلفاً. وتضمنت اجتماعات الأفرقة مناقشات بشأن تهديدات وتحديات الانتشار، وأساليب إدارة الموارد النادرة، والحاجة إلى المحافظة على نظام تجارة آمن ومفتوح،

واستراتيجيات تعزيز تقاسم المعلومات. ورعى برنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود أيضاً مؤتمر الفريق العامل التقني السادس عشر المعني بتهريب المواد النووية، في كييف، أوكرانيا، في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣٤ الأمن النووي

- يمثل الإرهاب النووي أخطر تهديد مباشر للأمن العالمي. ويتطلب التزاماً قوياً ودائماً على الصعيد المحلي وعلى نطاق عالمي. وتواصل الولايات المتحدة تطبيق نهج جديدة والاستفادة من خبرة الآخرين كي تظل في موقع استباقي في بيئة تهديد متنامية.

الجهود المتعددة الأطراف في مجال الأمن النووي

- أطلقت الولايات المتحدة عملية مؤتمر قمة الأمن النووي من خلال كلمة الرئيس أوباما في براغ في عام ٢٠٠٩. وقد اجتمع هذا الحفل المكون على مستوى رؤساء الدول لأول مرة عام ٢٠١٠ في واشنطن، وتلاه مؤتمراً قمة في سيول عام ٢٠١٢ ولاهاي عام ٢٠١٤. وسيستضيف الرئيس أوباما مؤتمر القمة الرابع في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦. وقد أثار مؤتمرات القمة الوعي بأهمية الأمن النووي على الصعيد العالمي، وأسفرت عن جهود للقيام بما يلي (١) خفض كمية المواد النووية الخطيرة على الصعيد العالمي، (٢) تحسين أمن المواد النووية والمصادر الإشعاعية، (٣) تحسين التعاون الدولي للحد من التهديد الذي يشكّله الإرهاب النووي؛
- وقد أحدثت عملية مؤتمر القمة عشرات من الالتزامات الوطنية والمتعددة الأطراف ونتائج ملموسة عززت الأمن النووي، كما أدت إلى توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الثنائي بشأن الأمن النووي مع عشرات البلدان على الصعيد العالمي. وقد قمنا معاً بما يلي:
- أنشأنا شبكة عالمية من كبار الخبراء الذين يعملون في مجال الأمن النووي في ٥٣ حكومة و ٤ منظمات دولية؛
- قمنا بإزالة ٣ أطنان مترية تقريباً من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم غير الحصرية أو التخلص منها؛
- قمنا بإزالة اليورانيوم عالي التخصيب بالكامل وفصل البلوتونيوم داخل حدود أحد عشر بلداً وتايوان؛
- نجحنا في تحويل ٢٤ مفاعلاً نووياً تعمل باليورانيوم العالي التخصيب في ١٤ بلداً إلى استخدام وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب أو قمنا بالتحقق من إغلاق تلك المفاعلات؛

- حصلنا على التزام من ١٢٥ بلداً باتباع مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها والتوجيهات التكميلية المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها؛
- قمنا بالمساعدة في تأمين ٢١٨ مبنى في ٥ بلدان تخزّن فيها مواد نووية تُستخدم في الأسلحة وذلك من خلال رفع مستوى الأمن المادي؛
- قمنا بتزويد ما يزيد على ٥٥٠ من المواقع الدولية بنُظُم اكتشاف الإشعاعات وقدمنا ما يزيد على ٧٦ عربة متنقلة لاكتشاف الإشعاعات إلى البلدان الشريكة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية والإشعاعية؛
- طلبنا إجراء استعراضات استشارية دولية للأنشطة النووية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة ١٣ بلداً آخر من البلدان التي قامت بذلك منذ مؤتمر القمة الأول؛
- اتخذنا خطوات لبناء قدرات وطنية لمكافحة التهريب في المواد النووية، بما في ذلك زيادة جهود إنفاذ القانون والاستخبارات للتحقيق في شبكات تهريب المواد النووية، وزيادة استخدام نُظُم اكتشاف الإشعاعات عند الحدود الوطنية وداخل الحدود الوطنية على حد سواء، وقمنا بزيادة قدرات الأدلة الجنائية النووية والتدريب القانوني في ٢٠ بلداً للتأكد من إدانة المجرمين الذين يتم إلقاء القبض عليهم لقيامهم بتهريب تلك المواد الخطرة؛
- وإضافة إلى ذلك، تمثل الولايات المتحدة أكبر مساهم وطني في صندوق الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة زهاء ٥٩ مليون دولار لدعم ما يلي:
 - توفير خبراء وموظفين فنيين مبتدئين، واستشاريين بدون تكلفة، يوفرون الدراية الفنية المهمة والدعم في مجالات محددة في شكل موظفين تكميليين؛
 - تقديم خدمات استشارية (بعثات وزيارات تقنية) للدول الأعضاء لإقامة الهياكل الأساسية الضرورية لحماية المواد النووية والإشعاعية الأخرى من السرقة وتحويل اتجاهها، وحماية المنشآت النووية والنقل من التخريب والأعمال الشريرة الأخرى، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية الأخرى؛

- إعداد مجموعة وثائق إرشادات للأمن النووي، ونشر المفاهيم والإجراءات المتعلقة بالتعامل بفعالية مع التهديدات النووية والإشعاعية من خلال المؤتمرات الدولية، والدورات التدريبية، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل؛
- قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالحوادث والاتجار غير المشروع، والتي تيسر تبادل المعلومات الموثوقة بشأن الحوادث في ما بين الدول، وتمثل أصلاً من الأصول يساعد الدول المشاركة ومنظمات دولية مختارة، على تقاسم المعلومات بشأن المواد النووية والإشعاعية الأخرى الخارجة عن نطاق الرقابة التنظيمية؛
- أوفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٥٠ بعثة تابعة للدائرة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، إلى بلدان أخرى منذ عام ١٩٩٦ وساعدت على تنقيح المبادئ التوجيهية للدائرة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية لكي تتماشى مع المعايير الدولية الحالية؛
- وتشمل المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء لإقامة بنية أساسية معدات لإنفاذ الأمن النووي في المناسبات العامة الكبيرة، مثل المباريات الرياضية أو التجمعات السياسية.

الجهود الثنائية في مجال الأمن النووي

- تلتزم الولايات المتحدة بمواصلة قيادتها لهذه القضية البالغة الأهمية من خلال اتصالاتها الثنائية على الصعيد العالمي؛
- وقد عملت الولايات المتحدة مع الشركاء لتحويل اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب أو للتحقق من إغلاق ٩٢ من مفاعلات البحوث المدنية ومرافق إنتاج النظائر، وبذلك ألغت استخدام اليورانيوم العالمي التخصيب في هذه المرافق؛
- وقدمت الولايات المتحدة أيضاً المساعدة إلى ٢٦ بلداً وتايوان لإزالة كل اليورانيوم العالي التخصيب من أراضيها، وأزالت أو أكدت التخلص من أكثر من ٥ أطنان مترية من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المعرضين للخطر، وهو ما يكفي لأكثر من ٢٠٠ سلاح نووي؛
- وبالعامل مع شركائنا، قدمت الولايات المتحدة المساعدة لخلط ١٦,٨ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في الأغراض المدنية، وساعدت على تقليل عدد المباني والمواقع التي توجد بها مواد نووية يمكن استخدامها في الأسلحة؛

- وأنفقت الولايات المتحدة من خلال الوكالة المعنية بالحد من التهديدات الموجهة للدفاع ما يقرب من ١٦٠ مليون دولار وعينت ٢٤ موظفاً في عام ٢٠١٤ لمواصلة برامج مكافحة الانتشار، وشمل ذلك توفير التدريب والمعدات لموظفين من ما يزيد على ٣٠ بلداً؛
- وتقتضي اتفاقات التعاون النووي الثنائية مع الولايات المتحدة، خضوع المواد النووية التي تُنقل أو تُنتج نتيجة لهذه الاتفاقات، لأمن مادي مناسب. ولضمان أن تكون تدابير الحماية المادية على المواد النووية التي تلتزم بها الولايات المتحدة مطابقة للتوصيات المنصوص عليها في المنشور INFCIRC/225، الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قامت الولايات المتحدة بما يربو على ١٩٠ زيارة تقييم ثنائية إلى ٥٠ بلداً منذ عام ١٩٧٤؛
- وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الولايات المتحدة على استكمال رفع مستوى الأمن في ١١٠٠ من المباني المدنية في شتى أنحاء العالم، تحتوي على مواد إشعاعية معرضة للخطر وذات أولوية عليا في ٦٣ بلداً منذ عام ٢٠١٠، وساعدت على تأمين قرابة ١٨٠٠ مبنى تحتوي على مصادر إشعاعية عالية النشاط ومعرضة للخطر في أكثر من ١٠٠ بلد منذ بدء هذا التعاون؛
- واتخذت الولايات المتحدة خطوات ملموسة لمكافحة تهريب المواد النووية والإشعاعية وتفاوضت بشكل ثنائي بشأن خطط عمل مشتركة مع ١٣ من البلدان الشريكة لتحديد الخطوات ذات الأولوية التي ستبذلها بصورة مشتركة لمنع واكتشاف أنشطة تهريب المواد النووية والإشعاعية والتصدي لها؛
- وتعاونت الولايات المتحدة لشراء أكثر من ٣٠٠ مركبة وعربة قطار للنقل المأمون للمواد النووية في الولايات المتحدة واستحدثت نظاماً آلياً لأمن النقل لضمان أمن شحنات المواد النووية؛
- وتواصلت الولايات المتحدة توفير التدريب الدوري بشأن التخفيف من التهديد الداخلي، وبرامج الموثوقية البشرية، من أجل التصدي لخطر تمكن شخص شرير داخلي من تحويل المواد أو التكنولوجيا أو الدراية الفنية النووية؛
- وقامت الولايات المتحدة وشركاؤها معاً بتصميم، أو إنجاز، أو رفع مستوى عدة مراكز تدريبية لزيادة قدرات التدريب على الأمن في البلدان الشريكة؛
- ومنذ عام ٢٠٠٩، اشتركت الولايات المتحدة ثنائياً مع ١٤ بلداً ومنظمات دولية في ما يتعلق بأفضل ممارسات الأدلة الجنائية النووية التقنية. وبالأخص، قدمت الولايات المتحدة واليابان وفرنسا مساهمات هامة في مجال تحديد عمر

اليورانيوم، الذي يمثل مقياساً رئيسياً للأدلة الجنائية النووية. وتعاونت الولايات المتحدة أيضاً على نطاق واسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التدريب وإعداد الإرشادات التنفيذية المتعلقة بمنهجيات الأدلة الجنائية النووية؛

- وفي عام ٢٠١٢، استضافت الولايات المتحدة أول مؤتمر للجهات التنظيمية الدولية بشأن الأمن النووي. وعزز هذا المؤتمر، الذي حضره ما يقرب من ٥٠٠ مشارك، من أكثر من ٣٠ بلداً، الحوار بين الجهات التنظيمية الأمنية على الصعيد العالمي.

تحسين الأمن النووي في الولايات المتحدة

- واصلت الولايات المتحدة أيضاً تحسين الأمن النووي الداخلي وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات على النحو التالي:
- استضافت بعثة الدائرة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣ إلى اللجنة التنظيمية للولايات المتحدة وإلى مفاعل اليورانيوم العالي التخصيب في مركز بحوث النيوترون التابع للمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا؛
- قامت بنصب معدات لرفع مستوى الأمن في ما يربو على ٢٤٠ مرفق داخلي؛
- أكملت رفع مستوى البنية الأساسية للأمن المادي لمجمع Y-12 بما في ذلك الحواجز، واكتشاف التسلل، ومراقبة إمكانية الوصول. ونشرت أسلاكاً شائكة إضافية، وشكلت دوريات جديدة، ونصبت حواجز مادية إضافية؛
- أكملت تشييد مرفق مواد اليورانيوم العالي التخصيب في مجمع الأمن النووي Y-12 وهو واحد من أشد المرافق تأميناً في العالم، ويضم كميات كبيرة من اليورانيوم العالي التخصيب؛
- أكملت رفع مستوى الهيكل الأساسي الأمني المادي لمختبر لوس ألاموس الوطني بما في ذلك تحسين قدرات الفيديو وقدرات التقييم، وتعزيز تأخير اقتحام محيط المنطقة، ورفع مستوى سمات/مرافق مراقبة دخول الموظفين والمركبات؛
- استكملت إزالة أصناف المواد النووية الخاصة التي تستلزم مستويات عالية من حماية الأمن المادي من مختبر لورانس ليفرمور الوطني؛

- استكملت نصب نظام إدارة الإنذار/نظام مراقبة الوصول الذي رُفِعَ مستواه في مختبرات سانديا الوطنية؛
- اشترت مركبات ومعدات لقوة الحماية الإضافية، وقامت بتحسين رصد نُظُم الأمن المادي، ورصد نُظُم الأمن المادي في شتى مرافق وزارة الطاقة؛
- قامت بإزالة ١٤ ٥٩٩ من المصادر الإشعاعية المهملة وغير المطلوبة من مواقع في شتى أنحاء الولايات المتحدة؛
- استردت ما يزيد على ٤ ٣٩٠ من المصادر الإشعاعية الداخلية من أشخاص مرخص لهم قرروا أنه لا يوجد استخدام آخر لتلك المصادر وأعادوا المصادر التي منشؤها الولايات المتحدة كلما كان ذلك مجدياً؛
- واصلت تحديث القواعد القائمة المتعلقة بالحماية المادية للمحطات والمواد النووية، آخذة في الاعتبار أحدث نسخة من المنشور INFCIRC/225؛
- قامت بتنفيذ نظام للأمن الإلكتروني لمحطات الطاقة النووية، وهو يوفر حماية قوية ضد التهديدات الإلكترونية. وتواصل الولايات المتحدة العمل لتطبيق نهج متدرج بشأن هذا البرنامج، مستخدمة نظرات متعمقة بشأن المخاطر؛
- قامت بتعديل اللوائح الأمنية الداخلية في عام ٢٠١٣، المتعلقة بالمواد الإشعاعية، وقامت بتدوين الشروط التي وضعت في ما يتعلق بالمواد الإشعاعية الشديدة الخطر في أعقاب الهجوم الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وحددت هذه اللوائح الشروط الأمنية بالنسبة للفئة ١ والفئة ٢ من فئات المواد الإشعاعية التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن شحنات المقادير الصغيرة من وقود المفاعلات المشع.

٤٤ المناطق الخالية من الأسلحة النووية

- في ١١ أيار/مايو ٢٠١١، قدمت الولايات المتحدة بروتوكولين لمعاهدتين تتعلق إحداهما بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والأخرى تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة التماساً للمشورة والموافقة على التصديق؛
- ووقَّعت الولايات المتحدة ومجموعة الدول الخمس الأخرى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في أيار/مايو ٢٠١٤. وقدمت الحكومة البروتوكول إلى مجلس الشيوخ التماساً للمشورة والموافقة في نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

- والولايات المتحدة ملتزمة بالتوقيع على البروتوكول المنقح لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ولا تزال مستعدة للمساعدة في تسوية الشواغل المتبقية؛
- وطبقاً لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تواصل الولايات المتحدة دعم مشاركة الدول الإقليمية في مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط لإمكان عقده بمجرد توصل الدول الإقليمية إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات.

٥٥ الامتثال والقضايا/الشواغل الأخرى ذات الصلة

- دعماً للجهود الدبلوماسية المبذولة لاستعادة الامتثال والتصدي لتحديات الامتثال في إطار عمل معاهدة عدم الانتشار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وميثاق الأمم المتحدة:
- توصلت الولايات المتحدة وشركاؤها في مجموعة الدول الخمس+١ بتنسيق من الاتحاد الأوروبي، إلى تفاهم سياسي مع إيران يشكل أساساً لحل بعيد المدى وشامل للقضية النووية في إيران. وإذا نُفذت خطة العمل المشتركة ستمنح المجتمع الدولي الثقة في أن إيران لن تحصل على سلاح نووي وأن برنامجها النووي سلمي حصراً ويمضي قُدماً. وترمي الولايات المتحدة وشركاؤها إلى اختتام المحادثات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛
- وتواصل الولايات المتحدة تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية إيران الإسلامية؛
- ولا تزال الولايات المتحدة منفتحة لمفاوضات حقيقية وموثوقة لكي تمثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها بموجب البيان المشترك المنبثق عن المحادثات السادسة الصادر في عام ٢٠٠٥، وتعهداتها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة. ولقد أوضحنا مع ذلك أن أي استئناف للمحادثات يجب أن يستند إلى التزام واضح من كوريا الشمالية باتخاذ خطوات محددة تجاه التخلي عن السلاح النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ونواصل العمل مع شركائنا ومع المجتمع الدولي برمته كي نوضح لكوريا الشمالية أننا لن نقبل كوريا الشمالية كدولة ذات أسلحة نووية، وسنواصل إلزامها بتعهداتها والتزاماتها الدولية بما في ذلك التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت مبكر، وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- وتواصل الولايات المتحدة تعزيز وتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية، كما تواصل بذل الجهود المتضافرة لتحقيق التنفيذ القوي على الصعيدين المحلي والدولي للجزاءات الوطنية وجزاءات الأمم المتحدة القائمة لإعاقة أنشطة الانتشار التي تمارسها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكبح قدرتها على مواصلة برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية، والنهوض بتلك البرامج؛
- وتواصل الولايات المتحدة اعتبار سوريا مسؤولة عن عدم الامتثال لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو سوريا إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار والتعاون الكامل مع طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى جميع الأماكن، والمواد والأشخاص ذوي الصلة.

٦٦ المساهمات الأخرى في عدم انتشار الأسلحة النووية

- تواصل الولايات المتحدة دعم عمل اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/RES/1540 (2004) من أجل تعزيز تنفيذه بالكامل، بما في ذلك التعهدات الملزمة قانوناً لجميع الدول في ما يتعلق بطائفة من أنشطة عدم الانتشار النووي، وحصر وتأمين المواد النووية، ووضع ضوابط للحدود وضوابط للتصدير بشأن تلك الأصناف. فعلى سبيل المثال:
- اتخذت الولايات المتحدة على الصعيد الوطني، تدابير لتنفيذ جميع التزامات وتوصيات قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (١٥٤٠)، التي يزيد عددها على ٢٠٠. وقدمت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ تقريراً بشأن هذه الجهود بما في ذلك التدابير المتعلقة بعدم الانتشار النووي، وقدمت في عام ٢٠١٤ إلى اللجنة مجموعة من الممارسات الفعالة الوطنية، بما فيها تلك الممارسات المصممة لمكافحة الانتشار النووي؛
- وعلى الصعيد الدولي، تدعم الولايات المتحدة كامل طائفة الجهود التي تبذلها اللجنة لإشراك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩٣، والتعاون مع ما يقرب من ٥٠ من المنظمات الدولية والإقليمية بشأن تنفيذ جميع جوانب القرار. ويشمل هذه الدعم مساهمة بمبلغ ٤,٥ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لشؤون نزع السلاح العالمية والإقليمية، من أجل أنشطة تعزيز تنفيذ القرار؛
- ومنذ مساهماتها الأولية عام ٢٠١١، ساعدت المساهمات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الصندوق الاستئماني مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في دعم ما يزيد على ٧٠ من الأنشطة، وكلها تشجع التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ بشأن الالتزامات بعدم الانتشار النووي

والامتثال العالمي لمعاهدات واتفاقيات عدم الانتشار النووي الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الولايات المتحدة المشاورات المنتظمة بين اللجنة المنبثقة عن القرار ١٥٤٠ والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدراج مواضيع عدم الانتشار النووي في حواراتها بحسب كل بلد، ومشاركة اللجنة في أنشطة عدم الانتشار النووي الدولية والإقليمية، من قبيل تدابير بناء الثقة الصادرة عن المحفل الإقليمي الثاني لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، الذي ركّز على قضايا الأمن النووي؛

- وتقود الولايات المتحدة وتدعم الجهود المبذولة لتنفيذ الأنشطة الرئيسية الأخرى لمواجهة التهديد الذي تشكله حيازة إرهابيين لمواد نووية ومواد إشعاعية أخرى بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وبرنامج مكافحة تهريب المواد النووية؛
- وتواصل الولايات المتحدة الاشتراك في تولي رئاسة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وهي شراكة متعددة الأطراف تضم ٨٦ دولة شريكة و ٤ مراقبين رسميين، وتلتزم بتعزيز القدرة العالمية على منع الإرهاب النووي، واكتشافه، والتصدي له؛
- ومنذ أن أطلقت الولايات المتحدة وروسيا هذه المبادرة في عام ٢٠٠٦، عقدت ما يربو على ٧٠ من الأنشطة المتعددة الأطراف، وخاصة في شتى مجالات تركيز الأدلة الجنائية النووية، والاكتشاف، والتأهب والاستجابة في حالات الطوارئ، التابعة للمبادرة، والتي ضمّت معاً خبراء تقنيين، وتنفيذيين، وفي مجال السياسات؛
- وقد استكشفت هذه الأنشطة التحديات الرئيسية الصعبة أو الناشئة، في مجالات الأمن النووي، من قبيل استحداث الأدلة الجنائية النووية في قاعات المحاكم، ونهج التحقيق في الانحجار غير المشروع بالمواد النووية، وبث رسائل للجمهور استجابة لحادث أممي نووي، كما أصدرت أفضل الممارسات والنماذج للتغلب على هذه التحديات؛
- وتكملة للجهود المتعددة الأطراف للمبادرة العالمية، تُشرك الولايات المتحدة دبلوماسياً، عن طريق وزارة الخارجية، دولاً شريكة لبناء قدرات وطنية لمكافحة تهريب المواد النووية والإشعاعية بموجب المبادرة العالمية؛

- وتحديدًا، تركّز أنشطة المبادرة العالمية على زيادة القدرات على الاستجابة، وإجراء التحقيقات، والمحاكمة بشأن حوادث تهريب المواد النووية أو الإشعاعية بما في ذلك تعزيز الخبرة الوطنية في مجال الأدلة الجنائية النووية؛
- وتدعم الولايات المتحدة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة قدرة الناشرين على إساءة استخدام النظام المالي العالمي لدعم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- ونفذت الولايات المتحدة جزاءات مالية موجهة وتدابير مالية أوسع نطاقاً على حد سواء، امتثالاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بمنع ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها؛
- وتدعم الولايات المتحدة أيضاً بقوة الأعمال التي تقوم بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتعزيز جهود الدول في مكافحة تمويل الانتشار. وقد أصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مبادئ توجيهية مفصلة لمساعدة جهات الاختصاص في تنفيذ الأحكام المالية الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالانتشار فضلاً عن ضمان التعاون والتنسيق على الصعيد المحلي بصورة فعالة فيما يتعلق بتمويل الانتشار؛
- وتُشرك الولايات المتحدة بصورة منتظمة شركاء في تعزيز وتشجيع التدابير الفعالة لمكافحة تمويل الانتشار؛
- وتدعم الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لمعالجة إمكانية انسحاب دولة طرف، بما في ذلك إجراء مشاورات بشأن وضع توصيات بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأطراف تمشياً مع أحكام المعاهدة.

الفرع ثالثاً

الإفادة عن التدابير الوطنية المتصلة باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية

١٦ تعزيز الاستخدامات السلمية

- الولايات المتحدة مكرسة للتعاون الدولي في ما يتعلق باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتفي الولايات المتحدة بالتزامها بمجموعة متنوعة من الطرق، بما في ذلك من خلال تجارة المواد النووية وتقديم المساعدة التقنية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبوسائل أخرى.

التجارة النووية والمساعدة التقنية

- تدعم الولايات المتحدة التنفيذ الآمن للتكنولوجيا النووية السلمية في الخارج من خلال إصدار تراخيص لعمليات نقل المواد، والمعدات والمساعدة النووية؛
- ومنذ عام ٢٠١٠، أتاحت الولايات المتحدة ما تربو قيمته على ٢,٥ بليون دولار من المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية للدول العاملة في برامج للطاقة النووية وفقاً لاتفاقيات تعاون تحدد أعلى مستويات عدم الانتشار ومعايير الأمان والأمن؛
- ومنذ عام ٢٠١٠ أصدرت الولايات المتحدة ٥٩٥ رخصة تصدير لمواد ومعدات وتكنولوجيا نووية، وتحويلات مساعدة استفاد بها ما لا يقل عن ٣٥ بلداً والاتحاد الأوروبي؛
- ولتسهيل تجارة المواد النووية السلمية ولتحسين الأمن، عملت الولايات المتحدة على تبسيط عملية إصدار التراخيص للمواد، والمعدات والتكنولوجيا النووية، والتحويلات المتعلقة بالمساعدة، بغية تيسير تجارة المواد النووية السلمية ولتحسين الأمن.

التعاون الثنائي

- ثمة ٢٢ اتفاقاً ثنائياً في الولايات المتحدة عملاً بالبند ١٢٣ من قانون الولايات المتحدة للطاقة الذرية (١٢٣ اتفاقاً) تنص على التعاون مع ٤٩ من الشركاء (ويشمل ذلك ٢٨ دولة عضواً في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسلطات في تايوان. ونسعى إلى عقد اتفاقات ثنائية مع شركاء إضافيين. وقد عززت هذه الاتفاقات تطوير ما تربو على ٧٠ من محطات الطاقة النووية النظيفة بقدرة ٧٠ جيغاوات على الصعيد العالمي؛
- وبالإضافة إلى ذلك، فلإمداد باليورانيوم المنخفض التخصيب لمواصلة تشغيل مفاعلات البحوث، دخلت الولايات المتحدة، منذ عام ٢٠١٠ في اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالمشاريع والإمدادات مع شيلي والمكسيك وجامايكا وبيرو؛
- ولدعم الاستخدام المأمون والأمن للتطبيقات النووية السلمية، تنفذ وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ٢٠ من الاتفاقات التعاونية الثنائية. وتنفذ اللجنة التنظيمية النووية ترتيبات ثنائية لتبادل المعلومات التقنية مع ٤٥ دولة (بما في ذلك الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)، وتايوان. ويجري تشكيل المزيد من الشراكات؛
- وفي عام ٢٠١١، أعلنت الولايات المتحدة عن توافر الوقود النووي من إمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة وهي عبارة عن احتياطي يبلغ تقريباً ٢٣٠ طناً من اليورانيوم المنخفض التخصيب، المستمد من تركيز ١٧,٤ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب الفائض عن احتياجات الدفاع. وهذا الوقود متاح لأي بلد شريك للولايات المتحدة إذا واجه ذلك الشريك حاجة ماسة لليورانيوم المنخفض لا يمكن تلبيتها بطريقة أخرى عن طريق السوق التجارية؛

- وتبرعت الولايات المتحدة بقرابة ٥٠ مليون دولار للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم إنشاء مصرف وقود لليورانيوم المنخفض التخصيب لتضمن للدول الأعضاء الإمداد الموثوق بالوقود للمفاعلات النووية السلمية.

بناء القدرة

- تسعى وحدة الشراكة لأغراض الأمن القومي التابعة لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة إلى تعزيز ثقافة الاكتفاء الأمني النووي المتأصلة في المنظمات التقنية النووية للبلدان الشريكة. وتعمل الوحدة في شتى أنحاء العالم مع البلدان الشريكة التي تنظر في إقامة مرافق بحوث نووية ومحطات للطاقة، أو تقوم بإدارتها. ولكي تقوم بذلك، فإن الوحدة:
- تعمل مع المؤسسات الشريكة لإعداد واستدامة برامج الجدارة الإيمانية (أي برامج الموثوقية البشرية، واللياقة للعمل، وما إلى ذلك) للتخفيف من حدة التهديدات الداخلية المحتملة في المرافق النووية؛
- توفر التدريب للخبراء التقنيين النوويين لتعزيز وتوضيح ثقافة الأمن كعنصر حيوي للتطبيقات والعمليات النووية؛
- تمكّن الشركاء من إضفاء الطابع المؤسسي على التدريبات الأمنية النووية من خلال مبادرات تدريب المدربين، ويشمل ذلك وضع دورات وإعداد مناهج أكاديمية بشكل فني؛
- ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإطار العمل الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، وعلى الصعيد الثنائي، تدعم الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها البلدان التي تفكر في الطاقة النووية من أجل بناء الهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لتحقيق أعلى مستويات الأمان، والأمن وعدم الانتشار؛
- ومن خلال أنشطة المساعدة من قبيل برنامج الشراكة التنظيمية للمصادر الإشعاعية، وبرنامج شراكة التنمية التنظيمية الدولية، قدمت اللجنة التنظيمية النووية التابعة للولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠ الدعم بشكل ثنائي ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حد سواء إلى ما يربو على ١٣٠ بلداً، وأسهمت بمبلغ مجموعه يقارب ١٧ مليون دولار سواء في شكل نقد أو مساهمات بدون تكلفة في أنشطة الأمان والأمن النوويين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٦ المساعدة التقنية المقدمة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء فيها

برنامج التعاون التقني ومبادرة الاستخدامات السلمية

- منذ عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة ما يزيد على ١٩٠ مليون دولار إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم التعاون التقني والبرامج التشجيعية. ويشمل هذا الرقم ما يلي:

- دعم يبلغ مقداره ما يزيد على ١٠٨ ملايين دولار إلى صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو حوالي ٢٥ في المائة من المجموع. وتُسفر مشاريع التعاون التقني عن أثر إنساني إيجابي في البلدان النامية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وشرق أوروبا في مجالات الصحة البشرية، والزراعة، والأمن الغذائي، والهيدرولوجيا النظائرية وإدارة المياه، والبيئة والتغير المناخي، والبنية الأساسية للطاقة النووية واستدامتها. وتدعم مساهمة الصندوق التعاون التقني المجهز بإخلاص طوال عقود بصورة جماعية نفس الأنواع من المشاريع التي تدعمها مساهمات الولايات المتحدة بصورة فردية والمقدمة إلى مبادرة الاستخدامات السلمية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو المبين أدناه؛
- تقديم ما يزيد على ٣٣ مليون دولار لدعم التعاون التقني من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة إلى تمويل مشاريع عن طريق صندوق التعاون التقني وزيادة. ويغطي هذا الدعم العيني والنقدي المقدم لأغراض التدريب، والدراسة الفنية التقنية، والزمالات، والخبراء الذين يقدمون دون تكلفة. وعلى سبيل المثال، أسهم ذلك الدعم في ما يلي:
 - التدريب في مجال التطبيقات النووية، بما في ذلك من خلال إيفاد ما يزيد على ١٤٠٠ خبير للمشاركة في الاجتماعات التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحلقات عملها، ومؤتمراتها في عام ٢٠١٤؛
 - المرحلة الأولية من الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سايبير سدوف (Seibersdorf). وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠١٥ أعلنت الولايات المتحدة عن التزام إضافي بمبلغ ٢ مليون دولار لهذا المشروع؛
 - تقديم ما يربو على ٥٠ مليون دولار لدعم مبادرة الاستخدامات السلمية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووفرت المساهمات المقدمة للمبادرة من الولايات المتحدة ومانحين دوليين آخرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرونة وموارد إضافية لدعم مشاريع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الأولوية العليا وللإستجابة للتحديات غير المنظورة، التي قد تحدث أحياناً بعد فترة إنذار قصيرة. وقد استفاد أكثر من ١٥٠ من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مبادرة الاستخدامات السلمية. وأسهمت الولايات المتحدة إما بصورة فردية أو بشراكة مع مانحين في مبادرة الاستخدامات

السلمية، وعن طريق المبادرة، في أنشطة المساعدة التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشمل ما يلي:

- إنشاء مركز التنسيق الدولي المعني بتحمُّض المحيطات في مختبرات البيئة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في موناكو لتعزيز الإجراءات العالمية لمكافحة تحمُّض المحيطات؛
- بناء القدرة على اكتشاف آثار سموم الطحالب الضارة غير المواتية، وكمياتها والحد منها على أمان الأغذية البحرية في بلدان في شتى أنحاء العالم؛ وإنشاء شبكة مراقبة في منطقة البحر الكاريبي معنية بتحمُّض المحيطات؛
- تصميم مشروع لإدارة الموارد المائية على نطاق كبير لمقاومة الجفاف المستمر وانتشار المجاعة وسوء التغذية في منطقة الساحل في أفريقيا؛
- إنشاء منطقة خالية من ذباب التسي تسي بصورة مستدامة في منطقة نيايس في السنغال لتخفيف العبء الناتج عن داء المثقبيات وزيادة الأغذية والإنتاج الزراعي؛
- تحسين قدرات المختبرات البيطرية في أفريقيا جنوب الصحراء من أجل التشخيص السريع والمحدد لأمراض الحيوانات عبر الحدود؛
- تعزيز قدرة المختبرات في أمريكا اللاتينية لضمان سلامة الأغذية والحد من الخطر الذي يشكله ذباب الفاكهة على الموارد الزراعية؛ ومكافحة ذباب الفاكهة في منطقة البلقان ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الإنتاجية الزراعية؛ وتطوير علاج لاستخدامه في شتى أنحاء العالم ضد ذباب الفاكهة الأجنبي لتعزيز الاستيراد والتصدير بشكل آمن، والحركة الداخلية للسلع؛
- بناء القدرة لتحسين الأمان الغذائي وجودته في كثير من البلدان في شتى أنحاء العالم من خلال التكنولوجيا النووية ونقل التكنولوجيا بصورة مستدامة إلى البلدان النامية؛
- تقييم أثر التغير المناخي على المناطق القطبية والجليدية؛ والتخفيف من آثار التغير المناخي في منطقة جنوب شرقي آسيا من خلال تقييم عمليات الرواسب، ومواءمة نُظُم الحصاد القائمة على الأرز، وتحسين استراتيجيات إدارة المحاصيل؛

- تعزيز قدرة أفرقة الرصد الوطنية في أفريقيا لضمان الاكتشاف المبكر للأمراض الحيوانية المصدر، بما في ذلك مرض فيروس الإيبولا، تحت ظروف الأمان البيولوجي العالية؛
- تقييم وتعزيز القدرة الوطنية لاكتشاف وعلاج السرطان في أكثر من ٣٠ بلداً في شتى أنحاء العالم؛
- النهوض بالتعليم والتدريب في مجال الطب النووي، فضلاً عن تطبيق التقنيات النووية لتحسين علاج مرضى القلب والسرطان؛
- تعزيز القدرات الوطنية للاستجابة في حالات الطوارئ النووية والإشعاعية في أفريقيا؛
- دراسة الآثار الممكنة للانبعاثات المشعة في أعقاب حادث محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي؛
- تحسين مراقبة المصادر الإشعاعية في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تعزيز قياس الجرعات الإشعاعية البيولوجية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛
- تعزيز التنمية المستدامة لمصادر اليورانيوم في أفريقيا؛
- تطوير بنية أساسية للطاقة النووية، بما في ذلك بناء القدرة من الموارد البشرية ووضع إطار قانوني وتنظيمي، في كثير من البلدان في شتى أنحاء العالم؛
- وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥، أعلنت الولايات المتحدة التزاماً إضافياً بمبلغ ٥٠ مليون دولار لمبادرة الاستخدامات السلمية طوال السنوات الخمس المقبلة.

٣٤ الأمن النووي والمسؤولية النووية المدنية

- من خلال اللجنة التنظيمية النووية، عقدت الولايات المتحدة ترتيبات للتعاون التقني في مسائل الأمن النووي مع ٤٥ من بلدان الوكالة الأوروبية للطاقة الذرية، وتايوان؛
- وفي مطلع عام ٢٠١٥، اعتمدت الولايات المتحدة وأطراف أخرى في اتفاقية الأمن النووي إعلان فيينا بشأن الأمن النووي، وأكدت التزامها بالتعهدات القانونية بموجب اتفاقية الأمن النووي وتنفيذ مبادئ الأمن والدروس المستفادة الناجمة عن زلزال طوهوكو الكبير عام ٢٠١١، والتسونامي، وحادثة محطة الطاقة النووية في اليابان؛

- واشتركت الولايات المتحدة على نطاق واسع في قضايا الأمان النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهات دولية أخرى؛
- وتقوم الولايات المتحدة بدور نشط في فريق الأمان والأمن النووي التابع لمجموعة السبعة والذي يسعى في جملة أمور إلى تحقيق التنفيذ المتسم بالكفاءة والفعالية لتنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمان النووي؛
- وروجت الولايات المتحدة بنشاط لاتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية لتصبح نظاماً عالمياً للمسؤولية النووية وحثت البلدان الأخرى على الانضمام إليها. وبانضمام اليابان، دخلت اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية حيّز النفاذ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- وتعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع مجموعة السبعة/المفوضية الأوروبية لدعم أوكرانيا من أجل إعادة موقع مفاعل الوحدة ٤ في تشيرنوبل الذي تعرض للضرر، إلى وضع يتسم بالأمان البيئي والاستقرار. وتسعى الولايات المتحدة بصفتها أكبر مانح ثنائي لصندوق مأوى تشيرنوبل التابع للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، إلى إيجاد تسوية لهذه المسألة؛
- ولتعزيز الأمان النووي في أكثر من ٦٠ من الدول الأعضاء، وعلى الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم، قدمت الولايات المتحدة مساهمات منتظمة خارج الميزانية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض الأمان النووي، بما في ذلك خطة عمل الأمان النووي. وأسهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٣,٨ ملايين دولار عام ٢٠١٤ كما أسهمت منذ عام ٢٠١٠ بمبلغ ١٦ مليون دولار؛
- وأسهمت الولايات المتحدة بالتمويل والموظفين للشبكة الآسيوية للأمان النووي، مما يساعد البلدان في المنطقة التي تخطط لوضع برامج محلية للطاقة النووية المدنية على بناء الهياكل الأساسية.

٤٤ 'القضايا الأخرى ذات الصلة'

التوعية والتثقيف بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين

- دعمت الولايات المتحدة منذ أمد طويل الدور الذي تؤديه برامج التثقيف والتدريب للمحافظة على نظام عالمي جيد لعدم الانتشار النووي. واعتماداً على ملائمتنا من خبراء عدم الانتشار ونزع السلاح، فإننا نعمل على تعزيز الوعي العام واستحداث أدوات تثقيفية، وزيادة فرص الحصول على وظائف دائمة للجيل المقبل من خبراء عدم الانتشار ونزع السلاح. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بما يلي:

- العمل مع رابطة الدراسات والتدريب في المجال الدبلوماسي لتسجيل التاريخ الشفوي لكبار مسؤولي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار والقادة في الميدان ليضطلع عليه الجمهور من خلال مكتبة الكونغرس؛
- الاشتراك مع رابطة الأمم المتحدة لإحضار خبراء إلى غرف الدراسة لقيادة عمليات محاكاة للسيناريوهات الحالية لعدم الانتشار ونزع السلاح؛
- تقديم الدعم لمؤتمر براغ السنوي للأجيال، الذي يجمع بين ٣٠٠ من شباب المهنيين والممارسين ذوي الخبرة من جميع أنحاء العالم لتبادل وجهات النظر في القضايا التي تهمهم وتهم بلدانهم الأصلية؛ ويتمثل الغرض من المؤتمر في التركيز على دور الأجيال الأكثر شباباً في تلبية رؤية الرئيس لعالم خالٍ من الأسلحة النووية؛
- الاستفادة من برامج التدريب الافتراضي والداخلي والبرامج التي تسمح للطلبة من المدارس الثانوية وما فوقها بالعمل مباشرة مع صانعي السياسات والعلماء لمدة تصل إلى عامين وتُظهر أهمية (العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة؛
- استضافة ورعاية مئات من مناسبات التوعية التي تُظهر التزام الولايات المتحدة بتثقيف مواطني الولايات المتحدة ومواطني العالم بشأن التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والفرص المتاحة لتعزيز السلم والأمن الدوليين؛
- وقدمت الولايات المتحدة المساعدة لأكثر من ٣٠ جامعة دولية في مجال إدماج الأمن النووي في مناهج الهندسة النووية للبحريين والطلبة الجامعيين وقامت بتدريب أكثر من ٤٠٠٠ طالب من أكثر من ١٢٠ بلداً عن طريق برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتدريب في مجال الحماية المادية.